M/909.513
15/242

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 08 ماي 1945

-قالمة-

كلية: العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم: التاريخ والآثار

التخصص: تاريخ عام

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ العام بعنوان

القضية الجزائرية في المؤتمرات الدولية من 1955 إلى 1962

إعداد الطالبة :

❖ سلاطنية صراح

تحت إشراف الأستاذة:

❖ بن رمضان سعاد

الأستاذ	الرتبة	الصفة	الجامعة
أ. خياط يوسف	أستاذ محاضر أ	رئيسا	قالمة
أ. بن رمضان سعاد	أستاذ محاضر أ	مشرفا و مقررا	قالمة
أ. شرقي محمد	أستاذ محاضر أ	عضو مناقش	قالمة

السنة

2015/ 2014

15/242

إهداء

كل معنى التقدير و الاحترام، أنشر بعمق مشاعري ولمسات قلبي الذي يرق وقات الفراق، ولكن ماعساني أقول فالسعادة تغمرني، وهي ثمرة المشوار الدراسي، وفي خضم هذا الإحساس لن أتوانى في إهداء عملي هذا المتواضع إلى:

التي أعيش من أجلها، إلى من حملتني وهنا على وهن، رمز العطاء وينبوع الحنان، إلى من ترعرعت لحبها، إلى التي أطعمتني حبات قلبها وسقتني بنور عينها إلى أمي الحبيبة الغالية "يسمينة"

إلى من كان مصباح دربي وفرح شرائري، إلى من منحني القوة والطموح والإستمرار في المثابرة، إلى أغلى من الغالي نفسه، إلى أبي العزيز "زيدان"

إلى جميع إخوتي الذين قسموا معي جميع لحظات الحياة الحلوة منها والمرة وخاصة الأبناء إخوتي "تقي الدين، ساجد سيف الدين، سراج" أتمنى لهم السعادة والصحة والنجاح في حياتهم.

إلى من ترافقني برعواتها في كل خطوة من حياتي، عمتي الغالية "فريدة".

إلى كل زميلاتي في قسم التاريخ والآثار وخاصة الذين ساعدوني في عمل هذه المذكرة

"أسماء، إيمان، إبتسام، أحلام، أميرة، سروة، نريدة"

إلى صديقات دربي، أختاي "أمينة، منال"

وخير الكلام الذي انتقيته أن أهدي هذا العمل إلى الغالية على قلبي، رمز الحرية والسلام جزائرنا الحبيبة.

شكر وعرفان

الحمد لله عزّ وجلّ على كرمه وفضله وعونه لنا.

إن الله يحب الشكر من مخلوقاته ليزيدهم من فضله. فالشكر والامتنان الأول لله عزّ وجلّ على توفيقه لنا في إنجاز عملنا.

وأتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذة المشرفة "بن رمضان سعاد" التي كانت خير عون لي بكل نصائحها وتوجيهاتها التي ساعدتني كثيرا في إتمام عملي هذا.

كما أتقدم بالشكر إلى كل أساتذتي الكرام بقسم التاريخ والآثار خاصة الأستاذ "ذوي بن مبروك" ولا أنسى أن أشكر كل من أخذ بيدي. وقدم لي النصح والتشجيع خاصة عمال مكتبة متحف قالمة

وفقني الله وسدد خطاي لما فيه خير البلاد والعباد وإلى من قام بمساعدتي من قريب و من بعيد وأجرهم على رب كريم يعطي الكثير إنه سميع مجيب.

خطـــة البحـــث

مقدمـــــة

مدخل: محاولات تدويل القضية

الفصل الأول: القضية الجزائرية في مؤتمرات دول الكتلة الأفرو-آسيوية

1-مؤتمر باندونغ

2-مؤتمر أكرا الأول والثاني

3-مؤتمر منروفيا

4-مؤتمر بلغراد

الفصل الثاني: القضية الجزائرية في مؤتمرات الدول العربية

1-مؤتمرات الجامعة العربية

2-مؤتمر تضامن الشعوب الأفرو-آسيوية

3-مؤتمر طنجة

4-مؤتمر المهدية

الفصل الثالث: القضية الجزائرية في دورات هيئة الأمم

1-الدورة العاشرة و والحادية عشر

2-الدورة الثانية عشر والثالثة عشر

3-الدورة الرابعة عشر والخامسة عشر

4-الدورة السادسة عشر.

الخـــــاتمة

المـــلاحق

قائمة المصادر والمراجع

فهرس الموضوعات

المقدمـــــة

مقدمـــــة :

حاولت السلطات الاستعمارية الفرنسية احتواء المشكلة الجزائرية باعتبارها مشكلة داخلية فرنسية حتى تتمكن من وأد الشعب الجزائري في صمت ، وان تجعل الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا، لكن التطورات التي شهدها العالم خلال القرن العشرين من ظهور حركات التحرر على الساحة الدولية وبروز تنظيمات دولية تنادي بمبادئ الحرية والمساواة، كان من الطبيعي أن تؤثر على مسار النضال الجزائري الذي استدعى دعم خارجي كي يصل إلى الاستقلال .

اندلعت ثورة أول نوفمبر 1954 فكانت ثورة غنية الأبعاد، متعددة الجوانب بالإضافة إلى تصديها لقوى الاستعمار العسكري فقد كانت لها بطولات وجولات في كافة الميادين الأخرى فكانت حرب نفسية وإعلامية وفكرية ، إلى جانب النشاط الدبلوماسي لمجابهة الصراع على المستوى الدولي خاصة أمام قوة الدبلوماسية الفرنسية في العالم.

زعزعت هذه الثورة أوهام فرنسا وأثبتت لها أن الجزائر جزائرية لا يمكنها أن تكون إلا ذلك لا يمكن للاستعمار أن يلغيها من ذاكرة الشعب الجزائري الذي احتضن الثورة منذ انطلاقها، وهذا ما استقطب مساندة قوية من دول الكتلة الأفرو-آسيوية وتأييدا عربيا متزايدا أدى إلى تأييد الرأي العام العالمي ما جعل القضية الجزائرية تدخل من الباب الواسع إلى أهم وأكبر التنظيمات الدولية عن طريق الدبلوماسيين الجزائريين، رغم التقييم السياسي والإعلامي الذي مارسه الاستعمار الفرنسي على الثورة ، ومن خلال هذا المنطلق اخترت موضوع القضية الجزائرية في المؤتمرات الدولية1955-1962 وقد تعددت الأسباب منها:

_ رغبتي الشخصية في الاطلاع أكثر ومعرفة التفاصيل التي أدت بالثوار الجزائريين إلى الاهتمام بالكفاح الخارجي والذي يعد دعما للكفاح الداخلي ومكملا له.

_أهمية تاريخ الجزائر المعاصر خاصة ما يتعلق بإثبات السيادة الوطنية واسترجاع حرية الشعب الجزائري.

_ الأهمية التي اكتسبتها هذه المؤتمرات ودورها الفعال في دعم القضية الجزائرية.

أما فيما يخص فترة الدراسة فهي تمتد من سنة 1955الى 1962 يتناول هذا الموضوع الحديث عن الدبلوماسية الجزائرية، الإسهامات العربية و الأفرو-آسيوية في تدويل القضية الجزائرية،القضية في جلسات هيئة الأمم المتحدة، ويهدف إلى التعريف وإظهار القضية الجزائرية على المستوى الإقليمي والعالمي، فكيف تم التدويل الحقيقي للقضية الجزائرية في المحافل الدولية؟ للإجابة عن هذه الإشكاليات طرحت جملة من التساؤلات في مختلف جوانب الموضوع للإحاطة به:

- ماهي الإرهاصات الأولية لتدويل القضية؟
- فيما تمثلت مساعي الدول الأفرو-آسيوية والعربية في تدويل القضية الجزائرية؟ خاصة وأن فرنسا شنت حربا شرسة ضد كل من يؤيد القضية الجزائرية باعتبارها مشكلة داخلية .
- ما التطورات التي عرفتها القضية الجزائرية من خلال جلسات هيئة الأمم؟
- وما الدور الذي لعبته هذه المنظمة من اجل استقلال الشعب الجزائري ونيل سيادته؟
- هل حققت الثورة التحريرية أهدافها الدبلوماسية المنشودة ؟

المنهج الذي اعتمدت عليه لمعالجة الإشكالية : المنهج التاريخي والمنهج التحليلي الوصفي كون طبيعة الدراسة تتطلب أكثر من منهج، ولقصور منهج واحد في تأدية المهمة وبلوغ الهدف، فالتاريخي ساعد على سرد الأحداث وعرضها متابعين في ذلك تسلسلا زمنيا مناسبا للموضوع، أما الوصفي التحليلي كان لوصف وعرض جداول أعمال وقرارات المؤتمرات فيما يخص القضية الجزائرية ومصير الشعب الجزائري.

نظرا لطبيعة الموضوع ارتأيت تقسيمه إلى مدخل وثلاثة فصول بالإضافة إلى مقدمة وخاتمة ومجموعة من الملاحق، ففي المدخل حاولت عرض المحاولات الأولى التي قامت بها الأحزاب السياسية الجزائرية من اجل تدويل القضية وكشف جرائم فرنسا هذا لأهميتها القصوى للتمهيد للموضوع فهي الركيزة الأولى التي انطلقت منها فيما بعد الحركة الوطنية في مسيرتها من اجل تدويل القضية ، أما الفصل الأول والذي جاء بعنوان القضية الجزائرية في مؤتمرات دول الكتلة الأفرو-آسيوية، وتفرعت الدراسة فيه لتشمل أربعة مباحث الأول متعلق بمؤتمر باندونغ والذي كان بمثابة الأرضية التي وضعتها دول

الكتلة الأفرو-آسيوية لطرح قضايا العالم الثالث ومنها الجزائر والثاني عن مؤتمر أكرا الأول والثاني والثالث خاص بمؤتمر منروفيا والرابع مؤتمر حركة عدم الانحياز والذي عقد في بلغراد.

اعتمدت في الفصل الثاني والذي يحمل عنوان القضية الجزائرية في مؤتمرات الدول العربية على أربعة مباحث أيضا كان الغرض منها التعمق في أهمية الدعم العربي للقضية الجزائرية والذي كان في شتى المجالات لكن تتبعا لموضوع الدراسة تناولت الجانب المعنوي والذي تمثل في المؤتمرات فقد تناولت القضية الجزائرية في جل مؤتمرات الدول العربية لكن اقتصرت دراستي على أهم أربع ندوات التي كان لها اثر على مسار القضية الجزائرية، فدرست في المبحث الأول الجامعة العربية تناولت من خلاله مساهمات هذه المنظمة واهم ملتقياتها التي درست فيها القضية الجزائرية، أما الثاني فقد خصص لمؤتمر تضامن الشعوب الأفرو-آسيوية الذي انعقد بالقاهرة، الثالث مؤتمر طنجة والرابع مؤتمر المهدية.

في الفصل الثالث تطرقت إلى هيئة الأمم المتحدة هذه المنظمة العالمية التي من مبادئها حق تقرير المصير فجاء الفصل تحت عنوان القضية الجزائرية في دورات هيئة الأمم، وتوزعت الدراسة فيه إلى أربعة مباحث الأول تناولت فيه الدورتان العاشرة والحادية عشر، ثم انتقلت إلى الحديث عن الدورة الثانية عشر والثالثة عشر في المبحث الثاني، أما المبحث الثالث تضمن الدورة الرابعة عشر والخامسة عشر، وفي المبحث الأخير الدورة السادسة عشر.

أخيرا حوصلت الموضوع بخاتمة تحتوي عدة استنتاجات توصلت إليها من خلال البحث والتحليل في المراجع المختلفة تمثلت في أهمية المساهمات التي قدمتها الدول العربية و الأفرو-آسيوية وقرارات هيئة الأمم المتحدة في تحقيق الجزائر لسيادتها على كامل التراب الوطني.

بعد رسم الخطوط العريضة، ووضع خطة أولية للبحث، بدأت العمل في جمع كل ماله علاقة وصل بالموضوع حتى أتمكن من إعطاء صورة واضحة ومتكاملة عنه وبفضل الله تعالى تمكنت من جمع عدد معتبر من المصادر، أهمها:

- مذكرات مصالي الحاج (1898-1938)

- أحمد توفيق المدني "حياة كفاح" ج3، والذي يعتبر أهم المصادر كونه عاش الأحداث وكتب عن تجربته.
- محفوظ قداش "الأمير خالد" وثائق وشهادات لدراسة تاريخ الحركة الوطنية والذي استفدت منه في المدخل وذلك لشرحه للمحاولات التي قام بها الأمير خالد وسعيه لتدويل القضية.
- عمار قليل "ملحمة الجزائر الجديدة" بأجزائه الثلاثة.

أما بالنسبة للمراجع إعتمدت على كتب مهمة وخاصة بالموضوع من أبرزها:

- مريم الصغير "المواقف الدولية من القضية الجزائرية (1954-1962)" والذي أفادني بمعلومات مفصلة ودقيقة خاصة بكل المباحث تقريبا.
- عمار بوحوش "التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية 1962".
- معمر العايب "مؤتمر طنجة المغاربي" دراسة تحليلية تقييمية إستفدت منه في الفصل الثاني في المبحث الثالث فقد درس مؤتمر طنجة بالتفصيل.

إضافة إلى اعتمادي على مجموعة أخرى من الكتب والمجلات والجرائد والمقالات والرسائل الجامعية وإتبعتها بعدة ملاحق متصلة بمضمون البحث.

أما فيما يخص الصعوبات التي واجهتني فهي:

- قصر مدة تحضير المذكرة.
- تكرار المعلومة أو نفسها.

لكنني بادرت إلى البحث عن كل ما هو متوفر بكل عزم وإرادة وامتناني في ذلك إلى كل من ساعدني.

مـــدخـــل

مدخـــل: محاولات تدويل القضية:

مرت الجزائر أثناء فترة الاحتلال الفرنسي بعدة مراحل مست جميع الميادين السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية، حيث اختلفت كل مرحلة من هذه المراحل عن سابقتها بجملة من العوامل التي أثرت بدورها على الشعب الجزائري، فكان الكفاح المسلح والمقاومات الشعبية قاعدة صلبة ومنطلق للحركة الوطنية الجزائرية والتي عملت منذ العشرينيات من القرن العشرين على تأطير الجزائريين و التعبير عن واقعهم رغم تعدد تياراتها واختلاف توجهاتها.

أ- دعـاة المساواة:

إن أول من نادى بهذا الاتجاه هي حركة الشباب الجزائريين التي ظهرت إلى الوجود سنة 1908، وهي حركة نخبوية تتشكل من المثقفين الفرانكفونيين الذين درسوا في المدرسة الفرنسية[1]، وقد لاقوا الدعم من بعض الوجهاء الرسميين وشيوخ العمائم ومن الإدارة الجزائرية.[2]

كان* الأمير خالد الهاشمي من أبرز دعاة المساواة إذ كان له العديد من المحاولات البارزة التي لا يمكن للتاريخ نسيانها من أجل تدويل القضية منها مشاركته سنة 1917 في مؤتمر رابطة حقوق الإنسان بباريس مع إخوانه التونسيين وقد طالب بأن يكون للجزائريين تمثيل في البرلمان الفرنسي وفي مجلس الشيوخ، وذلك دون تخلي الجزائريين عن هويتهم العربية الإسلامية.[3]

كذلك تشكيله ما أسماه 'كتلة المنتخبين المسلمين الجزائريين' سنة 1919 وهم أعضاء المجالس البلدية الذين استفادوا من التشريع الفرنسي الصادر سنة 1919 وقد وسع دائرة تمثيل

---

[1] عبد القادر حميد: فرحات عباس رجل الجمهورية، دار المعرفة، الجزائر، 2007، ص32.

[2] أجيرون شارل روبير: تاريخ الجزائر المعاصرة: تر: عيسى عصفور، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص115.

* هو خالد بن الهاشمي بن الحاج عبد القادر ولد في 20 فيفري 1875 بدمشق حيث قضى معظم شبابه، ثم عادت أسرته إلى الجزائر سنة 1892، وفي سنة 1893 أدخله أبوه المدرسة العسكرية بباريس تخرج منها برتبة ملازم ثم رقي إلى رتبة نقيب، شارك الأمير خالد في الحرب العالمية الأولى لكنه خرج بسبب إصابته بمرض السل، وبعد نهاية الحرب بدأ مشواره السياسي حيث أسس كتلة المنتخبين، كما أسس جريدة الأقدام، أنظر محفوظ قداش: الأمير خالد وثائق وشهادات لدراسة تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص27.

[3] بوحوش عمار: التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية 1962، ط5، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2005، ص219.

الجزائريين في هذه المجالس، كما طالبت هذه النخبة بمساواة الجزائريين بالفرنسيين في حق الانتخاب والتمثيل في المجالس على مختلف المستويات.[1]

توجه هذا الوفد في ماي 1919 إلى باريس لحضور مؤتمر السلام وتمكنوا من تقديم مطالبهم إلى الرئيس "ولسن" والتي تضمنت:

1-الإعتراف باستقلال الجزائر وسيادتها.

2-أن ينتخب انتخابا حرا مجلسا وطنيا تنبثق عنه حكومة البلاد.

3-أن توضع الدولة الجزائرية الجديدة تحت رعاية جمعية الأمم المتحدة لتمدها بالإعلانات والخبرات لتتمكن من الخروج من دائرة الاستعمار.[2]

إلا أن هذا المؤتمر لم يلتفت إلى حق الشعوب الضعيفة في تقرير مصيرها، وتحول إلى جلسة لتقسيم الغنائم، فخيب بذلك آمال الشعوب الضعيفة.

رغم المجهودات التي بذلها الأمير خالد إلا أن القضية الجزائرية لم تعرف رواجا خارجيا، لكن مع ذلك لا يمكن الإنقاص من أهمية هذه المجهودات لأنها كانت بمثابة الوتيرة البطيئة لردود فعل الحركة الوطنية أو الإرهاصات الأولى لظهور التيارات السياسية في الجزائر فيما بعد تعمل على تدويل القضية.

ب-الإتجاه الإصلاحي:

إثر عودة العلماء من المشرق أثناء الحرب العالمية الأولى وحتى قبل ذلك بدؤوا ينشطون في جميع المجالات، حيث أنشئوا المدارس والنوادي الثقافية و الصحف[3]، ثم أسسوا جمعية العلماء المسلمين الجزائريين والتي برزت إلى الوجود كحركة سياسية إسلامية ذات جذور إجتماعية قوية، وذلك في إطار الصحوة الإسلامية وحركات التحرر العربية، فقد ظهرت في الوقت الذي تكاثر فيه الحديث عن إدماج الجزائر في فرنسا والدعوة للتخلي عن الهوية الإسلامية للحصول على الجنسية الفرنسية.[4]

---

(1) عبد النور خيثر: منطلقات وأسس الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، المركز الوطني للدراسات والبحث، الجزائر، ص245.

(2) عمار قليل: ملحمة الجزائر الجديدة، ج1، دار البعث، قسنطينة، 1991، ص108.

(3) أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1900، ج2، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1982، ص387.

(4) عمار بوحوش: مرجع سابق، ص252.

تأسست جمعية العلماء المسلمين في 05 ماي 1931 بنادي الترقي فكان ميلادها ردا على إحتفال فرنسا بالعيد المئوي للجزائر،[1] وقد تمكنت في فترة قصيرة من القيام بنشاط واسع لتحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها. [2]

كان نشاط الجمعية السياسي إصلاحيا يقوم على مستويين:

- إنشاء مدارس حرة في المدن و الأرياف على السواء لإعادة تربية الجماهير بعيدا عن العادات والأعراف المتخلفة عن العصر والتي كانت تتفذها بعض الزوايا.
- مجابهة الاستعمار الذي كان يملك زمام مراقبة الدين الإسلامي و الأئمة الجزائريين.[3]

فقد تمكنت من إنشاء مائتي مدرسة كان يعمل بها أربعة آلاف مدرس، ويتلقى بها خمسون ألف تلميذ.[4]

أما فيما يخص محاولات الجمعية من أجل إيصال القضية الجزائرية للجماهير العربية، فقد بذل إبن باديس* مجهودات كبيرة كانت بدايتها بتكوين شباب متشبع بقيم الحضارة الإسلامية يساعده في نشر دعوته الإصلاحية في كامل التراب الجزائري[5]، ففي سنة 1932 قاموا بحركة نشيطة تدعوا إلى مقاطعة البضائع اليهودية ومحاربة فكرة إعطاء الجنسية الجماعية للجزائريين.[6]

بعدها تفرغ ابن باديس لنشر دعوته عامة، وذلك من خلال الجرائد والمجلات التي كانت تصدرها الجمعية (المنتقد، الشهاب، البصائر) والتي حملت راية البيان العربي بشمال إفريقيا وكافحت من أجل إحياء اللغة العربية وإرجاع الإسلام إلى عهده الزاهر.[7]

---

(1) عمودة عمارة: الجزائر بوابة التاريخ-ماقبل التاريخ إلى 1962 ، دار المعرفة، الجزائر ، ص352.

(2) عمار قليل: ملحمة الجزائر الجديدة، ج2، دار البعث، قسنطينة، 1991، ص139.

(3) محمد يوسفي: الجزائر في ظل المسيرة النضالية، تقديم وتعريب: محمد الشريف، (د.د.ن)، (د.ت)، ص50.

(4) عمار قليل: ج2، مصدر سابق، ص141.

* ولد عبد الحميد بن محمد المصطفى بن مكي بن باديس في ديسمبر 1889 بقسنطينة، وهو من عائلة مشهورة بالعلم والجاه والثراء، إلتحق بجامع الزيتونة سنة 1908 أين تعلم على يد كبار العلماء ثم عاد إلى الجزائر سنة 1913 ليدرس بجامع قموش وجامع الكبير بقسنطينة ثم أسس جمعية العلماء وعين رئيسا لها إلى غاية وفاته، أنظر الزبير بن رحال: الإمام عبد الحميد بن باديس رائد النهضة العلمية والفكرية 1896-1940، دار الهدى، الجزائر، 2009، ص67.

(5) عمودة عمارة: مرجع سابق، ص353.

(6) عمار بوحوش: مرجع سابق، ص252.

(7) عمودة عمارة: مرجع سابق، ص353.

1927 دخل الحزب عهدا جديدا بمطالب جديدة ومثيرة كان من أبرزها وأهمها مطلب الاستقلال ويمكن إرجاع هذا التغيير في مبادئ الحزب إلى مشاركة مصالي الحاج في مؤتمر "بروكسل".[1] عقد المؤتمر بين 10 و 15 فيفري 1927 وقد حضره وفد من قبل الحزب الشيوعي الفرنسي، متكون من "بيير* سمار" والأستاذ "فورني"**، أما النجم و الدستور التونسي فمثلهما مصالي الحاج والشاذلي خير الله، وكانت القارات الخمسة حاضرة ممثلة بوفودها***.[2]

ذكر مصالي الحاج في مذكراته مؤتمر بروكسل وأهميته في التعريف بالقضية الجزائرية حيث قال: "عندما ألقيت خطابي الذي دام ربع ساعة تقريبا، تم الاستماع إليه باهتمام كبير وقد صفق علي الحاضرون خاصة عندما وصلت إلى البرنامج السياسي لنجم شمال إفريقيا المتعلق بالجزائر وهو المساواة في التعامل مع الفرنسيين و إلى أمد إلى الاستقلال ".[3]

سنة 1930 أرسل مصالي الحاج مذكرة إلى الأمين العام لجمعية الأمم المتحدة بجنيف محتجا فيها على الحالة التعسفية التي يعيش فيها الشعب الجزائري بعد قرون من الإحتلال، وعلى سكوت المنظمة العالمية وعدم تطبيقها لقرارها الأساسي الذي تأسست من أجله ألا وهو تقرير المصير.[4]

في شهر سبتمبر من سنة 1935 إنعقد مؤتمر مسلمي أوربا بجنيف تحت رئاسة الأمير شكيب أرسلان، وقد حضره من النجم رئيسه مصالي الحاج الذي كان مقيما بجنيف بأمر من إدارة النجم كذلك الكاتب العام عيماش عمار، دام المؤتمر من 12 إلى 17 سبتمبر، تكلم أثناءه ممثلي النجم عن حالة المسلمين في فرنسا وفي شمال إفريقيا ونددوا بالإستعمار الفرنسي.[5]

---

[1] عبد الرحمن بن محمد الجيلالي: تاريخ الجزائر العام، ج4، دار الثقافة، لبنان، 1982، ص351.

* بيير سمار وهو الأمين العام للحزب الشيوعي الفرنسي.

** الأستاذ فورني نائب البرلمان الفرنسي.

[2] بنيامين سطورا: مصالي الحاج -رائد الوطنية الجزائرية، تر: الصادق عموري، مصطفى ماضي، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال، ص65.

*** الوفود المشاركة: نهرو عن الهند، محمد حطا عن أندونيسيا، البكري عن سوريا، كتمايا عن اليابان، شنغور عن السنغال وغيرهم، أنظر بنيامين، نفس المرجع، ص65.

[3] مذكرات مصالي الحاج (1898-1938)، تر: محمد معراجي، منشورات ANEP ، الجزائر، 2007، ص141.

[4] محمد قنانش: الحركة الاستقلالية في الجزائر بين الحربين(1919-1939)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص66.

[5] محمد قنانش: المرجع نفسه، ص67.

بهذا يمكن القول بأن نشاط النجم على الصعيد الدولي، وخاصة مشاركته في مؤتمر "بروكسل" الذي يعتبر أكبر حدث سياسي على الصعيد العالمي و الذي كان ضربة قوية لفرنسا لأنه تم خلاله المطالبة بالاستقلال، فلم يسبق في تاريخ الإنسانية أن إجتمع الضعفاء ليندوا بالأقوياء.

في الأخير، نقول بأن محاولات الأحزاب السياسية لإيصال القضية الجزائرية إلى دول العالم لم تحقق نجاحا أو لم يكن لها صدى عالمي إلا أنها كانت بمثابة حجر أساس أو إرهاصات أولى لانطلاق الحركة الوطنية صوب مؤتمر 'باندونغ' والذي كان له الفضل الكبير في فضح الاستعمار الفرنسي في الجزائر أمام الكتلة الأفرو-آسيوية، وهذا ما سنقوم بعرضه في الفصل القادم مع بقية المؤتمرات الأفرو-آسيوية والتي كانت مسرحا عالميا لعرض جرائم فرنسا.

الفصـــــل الأول

القضية الجزائرية في مؤتمرات دول الكتلة الأفرو-آسيوية

1. مؤتمـــــــر باندونـــغ
2. مؤتمر أكرا الأول و الثاني
3. مؤتمـر منروفيا (ليبيريا)
4. مؤتمـــــــر بلغـــــراد

الفصل الأول: القضية الجزائرية في مؤتمرات كتلة الدول الأفرو-آسيوية

استطاعت القضية الجزائرية احتلال صدارة الأحداث البارزة في المؤتمرات الدولية بفضل الدعم المتواصل لها من طرف الكتلة الأفرو-آسيوية من خلال ظهور حركة تضامن كبيرة كانت الدول العربية وراءها، وقد تُرجم هذا التضامن بعقد سلسلة من المؤتمرات الأفرو-آسيوية و التي طرحت فيها القضية الجزائرية، كانت بدايتها "باندونغ".

1- مؤتمر باندونغ: أفريل 1955:

بعد أقل من ستة أشهر على إندلاع الثورة الجزائرية، إنعقد مؤتمر "باندونغ" بأندونيسيا، بمشاركة 29 دولة إفريقية و آسيوية، وإلى جانب ذلك دعيت لحضوره أربع حركات تحرر (تونس، الجزائر، المغرب، قبرص) كأعضاء ملاحظين.[1]

ذكر أحمد توفيق المدني في كتابه "حياة كفاح": "علمنا أنه انعقد في مدينة "باندونغ" الأندونيسية المؤتمر العالمي الأول لدول عدم الانحياز، وقد دعا إلى عقده الأقطاب الثلاثة، الذين خسرهم العالم الحر فيما بعد: جمال عبد الناصر و الماريشال تيتو رئيس يوغوسلافيا، و جواهر لال نهرو رئيس الهند وخليفة غاندي العظيم..."[2]

كان الحضور الجزائري ممثلا في "محمد يزيد" الذي قام بإقناع الدول العربية، أما "خيضر" و"حسين آيت أحمد" لإقناع الدول الأجنبية من أجل إحتضان القضية الجزائرية.[3]

درس المؤتمر الوضع في إفريقيا و آسيا، كما ناقشت اللجان المكلفة مختلف القضايا السياسية و الاقتصادية، الاجتماعية و الثقافية و التنظيمية، حيث صادق هذا المؤتمر التاريخي الذي ناصر حق الشعوب في تقرير مصيرها على القرار المتعلق بشعوب شمال إفريقيا و مما جاء فيه، ما يلي: "نظرا للحالة غير المستقلة في بلاد شمال إفريقيا والتي هي نتيجة عدم الاعتراف لسكان هذا الشمال الإفريقي بحقهم في شأن تقرير مصيرهم، فالمؤتمر الإفريقي-الآسيوي يعلن تأييد شعوب الجزائر و المغرب و تونس

---

[1] المجاهد: المؤتمر الإفريقي الآسيوي باندونغ، العدد 15، 1 جانفي 1958، ص1.

[2] أحمد توفيق المدني: حياة كفاح، ج3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص.125

[3] الأمين بشيشي: دور الإعلام في معركة التحرير -الثورة الجزائرية أحداث وتأملات-، إنتاج جمعية أول نوفمبر، باتنة، 1994، ص180.

للإحراز على حقهم في تقرير مصيرهم و التمتع بالاستقلال و المؤتمر يلح على الحكومة الفرنسية لكي تجد بسرعة حلا سلميا لهذا المشكل... [1]

كانت المسألة الجزائرية من النقاط الرئيسية التي أشارت إليها لوائح المؤتمر "ففي مجال حقوق الإنسان تؤيد حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره وتدعو الحكومة الفرنسية لوضع تسوية سلمية ... وفي المجال الثقافي طلب من الدول الأفرو-آسيوية قبول طلبة جزائريين للدراسة في جامعاتها ... كما أوصى بعرض المسألة الجزائرية على الأمم المتحدة".[2]

إستطاعت القضية الجزائرية أن تصل إلى مبتغاها، من خلال استجابة هذا المؤتمر لطلب الوفد الجزائري، حيث تم تسجيل ملاحظة عن المغرب العربي جاء فيها ما يلي: "إن هناك تنكرا في شمال إفريقيا لحقوق الشعوب في التدريس بلغتها الخاصة، وطبقا لثقافتها ...'، كما أكد المؤتمر مرة أخرى تأييده لشعوب المغرب العربي في كفاحها ضد الاستعمار الفرنسي مركزا في نفس الوقت على مبدأ حق هذه الشعوب في تقرير مصيرها.[3]

إرتفعت الأصوات المدافعة عن القضية الجزائرية في هذا المؤتمر مؤكدة على مساندتها المطلقة للمذكرة التي قدمها وفد جبهة التحرير، وقد عبر البيان الختامي الذي صادقت عليه الدول المشاركة بالإجماع عن تأييدها لحقوق الشعب الجزائري و كذا كلا من المغرب الأقصى و تونس في تقرير المصير و نيل الاستقلال. [4]

هكذا كان لمؤتمر "باندونغ" نتائج إيجابية نتيجة للوعي والنضج السياسي الجديد، فعلى الصعيد القاري استطاعت مصر أن تستكمل استقلالها بجلاء القوات الأجنبية من بلادها في نفس السنة 1955، كما حصل السودان وتونس والمغرب على استقلالهم عام 1956، وفي العام التالي نالت غينيا استقلالها.[5]

---

[1] مريم صغير: المواقف الدولية من القضية الجزائرية 1954-1962، دار الحكمة، الجزائر، 2009، ص291.

[2] أحمد سعيود: الذكرى الخمسون لمؤتمر باندونغ، المصادر، العدد12، 2005، ص165.

[3] مريم صغير: مرجع سابق، ص298.

[4] المرجع نفسه، ص293.

[5] عمار قليل: ملحمة الجزائر الجديدة، ج3، دار البعث، قسنطينة، 1991،ص125.

أما على الصعيد الداخلي للثورة الجزائرية، فقد كان هذا الانتصار السياسي والدبلوماسي للقضية الجزائرية على المستوى الدولي دافعا معنويا لمجاهدي الثورة داخليا وترجم على الفور ميدانيا من خلال هجومات 20 أوت 1955 [1] والتي كان الهدف منها القيام بعمليات جماعية وجماهيرية بمشاركة الشعب الذي ينبغي أن يحرر نفسه بنفسه.[2]

عقب انتهاء أشغال المؤتمر، عبرت السلطات الفرنسية عن غضبها وسخطها تجاه القرارات الصادرة ضدها واعتبرتها تدخل في السيادة القومية لفرنسا، إذ جاء في تصريح لرئيس الحكومة الفرنسية "إدغارفور" أنها قرارات قاسية و جارحة، فيما يتعلق بالعمل الذي قامت به فرنسا في شمال إفريقيا و القطر الجزائري على وجه الخصوص الذي هو جزأ لا يتجزأ من فرنسا.[3]

يضيف حسب ما نشرته صحيفة "لانفور مايسون" الباريسية، متهما الدول المشاركة في المؤتمر "أنهم ليسوا مثل الأوروبيين، وهم ليسو بحاجة لتلقي دروس منهم، وبدل إقامة رقابة على الديمقراطية الغربية، فليحاولوا أن يجعلوا من بلادهم شيئا يمكن أن يقاس ولو من بعيد بما كونته فرنسا في الجزائر في قرن واحد...وليريحونا من المبادئ التي يوجهونها إلينا...". [4]

لم يكن رد فرنسا هذا إلا دليل على الأثر الذي خلفه مؤتمر "باندونغ" والذي كان بمثابة الأرضية لقضية الجزائر في المحافل الدولية، والانطلاقة الأولى للحركة الوطنية من أجل تحقيق الخطوة الثانية وهي المؤتمرات الأفرو-آسيوية والعربية الأخرى ومنها إلى منابر هيئة الأمم المتحدة.

---

[1] مريم صغير: مرجع سابق، ص294.

[2] محمد لحسن أوزغيدي: مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني (1956-1962)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1989، ص105.

[3] أحسن بومالي: إستراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى (1954-1956)، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، المؤسسة الوطنية للإتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 1995، ص154.

[4] عبد الله شريط: الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1955، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، المؤسسة الوطنية للإتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 1955، ص192.

بهذا الانتصار جسد مؤتمر "باندونغ" 1955 تأييده لكفاح الشعب الجزائري ضد الاستعمار الفرنسي، ومن جهة أخرى أثبت هذا الأخير إرادة الشعوب في النضال من أجل حريتها واستقلالها.

2- مؤتمر أكرا الأول: 15-22 أفريل 1958

إنعقد هذا المؤتمر بعد ثلاث سنوات من مؤتمر "باندونغ" بأكرا عاصمة غانا، أحدث الدول الإفريقية استقلالا، حيث نالت استقلالها في مارس 1957 فقط وكانت مكانا للمؤتمر الجديد، وقد حضرت الدول الإفريقية* الثمانية المستقلة والتي تمثل ثلث سكان إفريقيا، وحضرته الجزائر بوفد** رسمي[1] ، أعتبر وفدا مشاركا كامل الحقوق، وبهذه الصفة اشترك في مناقشات المؤتمر، الذي اتخذ قرارات بشأن الجزائر كما تقرر تعيين أحد ممثلي جبهة التحرير عضوا في اللجنة التوجيهية الدائمة لهذا المؤتمر[2]، هذا الأخير الذي إكتسى أهمية خاصة بفضل الشخصيات*** التي حضرته وكانت المرة الأولى التي يلتقي فيها سياسيون أفارقة ذوي شهرة عالمية.[3]

كان كفاح الجزائر محور المداولات في هذا المؤتمر التاريخي الذي كان نقطة إنطلاق جديدة في تاريخ الحركة التحررية الإفريقية، حيث وضعت الخطط الشاملة لتحرير جميع الأقطار الإفريقية بكل الوسائل الممكنة في مدى قصير[4]، وقد تناول المشكل الجزائري ليس على نطاقه المعهود -أي النطاق الفرنسي الجزائري ولكن بصفته مشكلا إفريقيا، أي أن الدول الإفريقية هبت للدفاع عن القضية الجزائرية وإعتبروا الثورة الجزائرية ثورتهم.[5]

إغتنم ممثلو جبهة التحرير الوطني الفرصة للتعريف بقضية بلادهم، وفضح أساليب المستعمر الفرنسي وحلفائه وبالتالي كسب المزيد من الدعم الإفريقي، والعالمي لها

---

* الدول الإفريقية المشاركة: غانا، مصر، تونس، ليبيريا، المغرب، السودان، ليبيا، إثيوبيا.

** الوفد الجزائري: محمد يزيد، محمد الصديق بن يحي، مولود قايد، أنظر المجاهد، عدد 23، ص15.

(1) بشير سعدوني: الثورة الجزائرية في الخطاب العربي الرسمي – مواقف الدول العربية والجامعة العربية من الثورة الجزائرية (1954-1962)-، ج1، دار مدني، (خاص بوزارة المجاهدين)، 2013، ص334.

(2) احمد سعيود. العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني 1954_1958.ذار الشروق للطباعة والنشر والتوزيع

*** الشخصيات التي حضرت المؤتمر، الدكتور كوان نيكروما أحد الزعماء المشهورين في إفريقيا السوداء ورئيس حكومة غانا، الرئيس جمال عبد الناصر، والرئيس لحبيب بورقيبة، والرئيس توركمان رئيس حكومة ليبيريا، والسيد أحمد بلا فريج وزير خارجية المغرب والسيد عبد الله خليل رئيس حكومة السودان، والدكتور وهبي البوري وزير بالدولة الليبية.

(3) بشير سعدوني: المرجع السابق، ص334.

(4) عمار قليل: ج3، مصدر سابق، ص123.

(5) المجاهد: عدد23، 07 ماي 1958، ص15.

ولتحقيق ذلك عقدوا ندوة صحفية إستغرقت زهاء الساعتين، قدم خلالها المندوبون الجزائريون شرحا وافيا ومفصلا لتطور القضية الجزائرية، كما أجابو عن مختلف الإستفسارات والتساؤلات التي طرحت من طرف الحاضرين، وطالبوا بالمزيد من التأييد لها.[1]

أعلنت الحكومات الإفريقية المجتمعة في "أكرا" على ما قدمه ممثلو الجبهة، وفائها لمبادئ "باندونغ" والتضامن الآسيوي – الإفريقي وتأييدها للحركات الوطنية في إفريقيا وأعتبر يوم 15 أفريل يوم القارة الإفريقية، يمجد فيه كفاحها وتدرس فيه وسائل تحريرها ونهوضها.[2]

ذكرت جريدة المجاهد القرارات التي أطلقها مؤتمر "أكرا" في عددها 23 تحت عنوان "مغزى ندوة أكرا" جاء فيه:

إن ندوة الدول الإفريقية المستقلة المتأثرة تأثرا عميقا من إستمرار الحرب في الجزائر، ومن رفض فرنسا لحق الشعب الجزائري في الإستقلال وفي تقرير مصيره رغم التوصيات المختلفة التي أصدرتها هيئة الأمم المتحدة والنداءات المطالبة بحل سلمي:

1) تعترف بحق الشعب الجزائري في الإستقلال و في تقرير مصيره.
2) تندد بتمديد المظالم وإسالة الدماء الناتجة عن استمرار الحرب في الجزائر.
3) تطلب من فرنسا :
   - أن تعترف بحق الشعب الجزائري في الاستقلال و في تقرير مصيره.
   - أن تضع حدا للمظالم، وأن تسحب قواتها العسكرية من الجزائر.
   - أن تدخل سريعا في مفاوضات سلمية مع جبهة التحرير الوطني من أجل الوصول إلى تسوية نهائية وعادلة.
4) تطلب من جميع الأمم المحبة للسلم أن تضغط على فرنسا لكي تتخذ سياسة تتلاءم مع مبادئ الميثاق الأممي.[3]

---

[1] بشير سعدوني: مرجع السابق، ص337.

[2] عمار قليل: ج3، مصدر سابق، ص123.

[3] المجاهد: ع23، مصدر سابق، ص15.

5) تطلب من أصدقاء وحلفاء فرنسا أن يتخلوا عن إعانة فرنسا مباشرة أو غير مباشرة في عملياتها العسكرية في الجزائر.

6) تعلن تصميمها على بذل جميع الجهود الممكنة لإعانة الشعب الجزائري إلى أن يحصل على استقلاله.

7) توصي بأن ترسل الدول الإفريقية إلى مندوبيها في هيئة الأمم المتحدة تعليمات تنص على تبادل الإستشارات فيما بينهم دائما وعلى إعلام أعضاء الأمم المتحدة بواقع الحوادث في الجزائر وطلب مساندتهم من أجل تسوية سياسية سليمة عادلة، وتوصي الدول الإفريقية المستقلة بأن تتخذ إجراءات قد تكون لازمة من حين لآخر لإيجاد الطرق والوسائل اللازمة لإثارة الرأي العام العالمي عن القضية الجزائرية بما فيها وسيلة تنظيم لجنة بأسرع ما يمكن مهمتها زيارة عواصم العالم للحصول على مساندة الحكومات للقضية الجزائرية. [1]

في الأخير نشير إلى أن هذا المؤتمر الذي وصف بأنه "باندونغ" الإفريقي جعل الدول الإفريقية تحتضن الثورة الجزائرية بصفة رسمية ووعدت الدول الثمانية المستقلة بمساعدة الجزائريين بجميع الوسائل الممكنة ماديا ودبلوماسيا، وبهذا التأييد تكون القضية الجزائرية قد كسبت جولة أخرى، وحققت نصرا آخر على الصعيد الدبلوماسي، والفضل في هذا يعود إلى حنكة الوفد الممثل لجبهة التحرير الوطني، الذي قام بإقناع الدول المشاركة في المؤتمر بأهمية القضية الجزائرية، الأمر الذي أدى بالمؤتمرين إلى تبني القضية وإصدار قرارات بشأنها تعد في غاية الأهمية. [2]

---

[1] المصدر نفسه ، ص15.

[2] أحمد سعيود: مرجع سابق، ص143.

مؤتمر أكرا الثاني: 8-12 ديسمبر 1958

عقد مؤتمر الشعوب الإفريقية بالعاصمة الغانية "أكرا" من يوم الاثنين 8 إلى يوم الجمعة 12 ديسمبر 1958 بدعوة من رئيس جمهوريتها "نيكروما" شاركت فيه الحكومة المؤقتة بوفد* رسمي إلى جانب ثمانية** بلدان إفريقية مستقلة وحوالي 200 عضو يمثلون أكثر من 50 حزبا سياسيا أو نقابيا أو حركة إصلاحية من مختلف الشعوب الإفريقية وكان لهذا المؤتمر أهمية كبيرة لأنه كان إعلانا عن مولد الرابطة الإفريقية الحقيقية على المستوى الشعبي.[1]

يعتبر هذا المؤتمر امتدادا لمؤتمر الحكومات الإفريقية المنعقد "بأكرا" من 15 إلى 22 أفريل 1958 حيث تلقت فيه القضية الجزائرية دعم الدول الإفريقية [2] ، ناقشت الوفود المشاركة في هذا المؤتمر العديد من القضايا المهمة وأكدت على تطبيق قرارات مؤتمر "أكرا" الأول ومناصرتها الشعب الجزائري، فكان هذا المؤتمر مكسب جديد للقضية الجزائرية في المحافل الدولية ومنابر الكتلة الأفرو-آسيوية وقد جاء نتيجة مساعي وجهود الوفد الجزائري وقد أكد المؤتمر على أن شعب الجزائر يدافع عن حرية إفريقيا خاصة وأن جيش الإحتلال قد جمع 800 ألف جندي على أراضيها.[3]

كتبت جريدة المجاهد عن مؤتمر "أكرا" الثاني وذكرت أهم القرارات المتوصل إليها في عددها 34 تحت عنوان "لائحة أكرا حول الجزائر" جاء فيها أن المؤتمر :

---

* تمثل وفد الجزائر في: أحمد بومنجل رئيسا للوفد، فرانس فانون ومصطفاوي. أنظر صالح بنحاج: تاريخ الثورة الجزائرية، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2008، ص336.

** الدول الثمانية الإفريقية المستقلة: غانا، مصر، إثيوبيا، ليبيريا، المغرب، السودان، تونس، ليبيا، أنظر العايب سليم، ص198.

[1] العايب سليم: الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الإتحاد الإفريقي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011، ص64.

[2] عمر بوضربة: النشاط الدبلوماسي -الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (سبتمبر 1958- جانفي 1960)، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010، ص198.

[3] منقلاتي عبد الله، تواتي دحمان: البعد الإفريقي للثورة الجزائرية ودور الجزائر في تحرير إفريقيا، دار الشروق، الجزائر، 2009، ص22.

1) يؤكد حق الشعب الجزائري في الاستقلال، ويستنكر السياسة المسماة إدماج الجزائر في فرنسا.
2) يرفض كل قيمة للانتخابات الجزائرية التي أعدتها ونظمتها وراقبتها في ظل أوضاع خاصة وشروط معينة للإدارة الفرنسية التي لا يمكن أن تكون خصما وحكما في نفس الوقت.
3) يعلن من جديد عن عجز فرنسا واستحالة تنظيم انتخابات حرة في الجزائر فحتى بعض المرشحين الفرنسيين الاستعماريين المتطرفين والمناصرين بشدة للاستعمار الإدماجي قد فضحوا بعنف الانتخابات التشريعية المزيفة التي جرت في 30 نوفمبر الماضي وأنكروا رسميا كل صفة تمثيلية للنواب المنبثقين عن هذه الانتخابات.
4) يدعو فرنسا:
- أن تعترف للشعب الجزائري بحقه الطبيعي في الاستقلال
- أن تجري عاجلا مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية مفاوضات لتحقيق الاستقلال ووقف إطلاق النار.
5) يجدد للأمم الصديقة لفرنسا نداء مؤتمر الدول الإفريقية المستقلة المنعقد "بأكرا" في 22 أفريل 1958، لكي ترفض من الآن تقديم أي مساعدة إلى فرنسا من أي نوع كانت في حرب الإبادة التي تشنها ضد الجزائر.
6) يدعو بقوة منظمة الأمم المتحدة أن توصي في وضوح لإيجاد حل سلمي للمشكلة الجزائرية بإجراء مفاوضات مباشرة بين الحكومة الفرنسية و الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وأن تحدد أجلا معقولا لفتح هذه المفاوضات، وأن تتخذ الوسائل العملية الناجحة لمساعدة حكومة الفرنسية على قبول حل المشكل الجزائري عن طريق المفاوضات المباشرة. [1]
7) توجه نداءا حارا إلى الأقطار الإفريقية لتنظم في الشهرين القادمين يوما للتضامن الإفريقي مع الجزائر يقام في أثنائه بجمع التبرعات الشعبية لمساعدة الضحايا

---

[1] المجاهد: ع34، 23 ديسمبر 1958، ص4.

الجزائريين للقمع وباستنكار الحرب الاستعمارية في الجزائر بواسطة المظاهرات الشعبية والاحتجاجات والالتماسات ...الخ[1]

كذلك أصدر المؤتمر العديد من القرارات الأخرى، نذكر منها:

- إنشاء مجموعة إفريقية داخل الأمم المتحدة مناصرة للقضية الجزائرية.
- تشكيل بعثة إفريقية للتوجه إلى أمريكا اللاتينية والدول الإسكندنافية للتعريف بالقضية الجزائرية.[2]

في الأخير نقول بأن هذا المؤتمر كان ورقة ضغط أخرى على فرنسا لصالح القضية الجزائرية إذ يقول الدكتور شوقي مصطفاوي في خطابه: "... إن الضعف الذي انتاب فرنسا من حروبها الاستعمارية منذ الحرب العالمية الأخيرة قد بعث فيها الخوف من أن تنشر حربا عامة بمنطقة الشمال الإفريقي كله...عندما اندلعت الثورة الجزائرية كان من نتائجها أن سارعت فرنسا إلى منح الاستقلال للمغرب وتونس...'.[3]

---

[1] المصدر نفسه، ص4.

[2] عمر بوضربسة: المرجع السابق، ص198.

[3] المجاهد: ع34، المصدر السابق، ص4.

3- مؤتمر منروفيا: 04-08 أوت 1959

جاء هذا المؤتمر تدعيما للتضامن الإفريقي الآسيوي، وقد اجتمع وزراء خارجية الدول المستقلة*، وانضم إليهم وفد الحكومة المؤقتة كعضو رسمي حيث رفرف العلم الجزائري إلى جانب رايات البلدان المشاركة لتحقق بذلك دبلوماسية الحكومة المؤقتة انتصارا آخر على الصعيد الدبلوماسي الإفريقي، وقد عقد هذا المؤتمر في "منروفيا" عاصمة ليبيريا في 4 أوت 1959 لدراسة مشاكل القارة الإفريقية بالخصوص مشكلة الجزائر.[1]

عند افتتاح جلسات المؤتمر ألقى "حسين ذو الفقار صبري" خطابا مهما ندد فيه بالفضائح التي ترتكبها فرنسا ضد الشعب الجزائري، كما ندد بقرار فرنسا القاضي بإجراء تجاربها النووية في الصحراء الكبرى، وتحدث عن قضية الجزائر فنقل صورا حية للإرهاب الفضيع وألوان الدمار الذي لحق بالجزائر منذ اندلاع الثورة الجزائرية، حيث ذكر أن الجيش الفرنسي يعيش في حالة فزع من تكرار موقعة "ديان بيان فو" وأوضح أن ديغول لم يعرض شيئا جوهريا لحل القضية الجزائرية.[2]

ندد المؤتمر أيضا، بما تقدمه دول أعضاء الحلف الأطلسي من إعانات لفرنسا في حروبها ضد الجزائر، كما استنكر المؤتمر استخدام الجنود الإفريقيين في قتل إخوانهم بالجزائر، وألح على الدول المستقلة بمواصلة العمل الدبلوماسي لنصرة القضية الجزائرية في المحافل الدولية.[3]

أهم القرارات التي أوصى بها مؤتمر "منروفيا": "الإعتراف بالحكومة الجزائرية المؤقتة كما طالب فرنسا بسحب جيوشها والدخول في مفاوضات مع الحكومة الجزائرية، كذلك تقديم

---

* الدول المستقلة: ليبيريا، مصر، المغرب، غينيا، السودان، الحبشة، وحكومة الجزائر كعضو رسمي.

[1] الدبلوماسية الجزائرية من 1830-1962، دراسات وأعمال الملتقى الوطني الأول حول تطور الدبلوماسية، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، ص93.

[2] منروفيا إنتصار جديد للجزائر، المجاهد، ع48، 10 أوت 1959.

[3] المصدر نفسه.

عون مادي لجبهة وجيش التحرير الجزائري، أيضا تكثيف النشاط الدبلوماسي في هيئة الأمم المتحدة فيما يخص المسألة الجزائرية.[1]

فكان هذا المؤتمر دليلا جديدا على قوة التضامن بين الشعوب والحكومات الإفريقية، ودخلت عن طريقه القضية الجزائرية في وعي كل إفريقي ونالت التأييد الرسمي الصريح من كل الحكومات الإفريقية واتخذت قرارات هامة لصالحها كما اتخذت قرارات أخرى ضد التجارب الذرية الفرنسية في الصحراء الكبرى وضد السياسة العدوانية التي تتبعها فرنسا في الكمرون وضد سياسة التمييز العنصري في جنوب إفريقيا.[2]

وإستجابة لقرارات المؤتمر اعترفت كل من غانا و غينيا بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وبهذا تأكد دعم وقوة تضامن بين شعوب وحكومات إفريقيا وكان هذا مكسبا جديدا للثورة الجزائرية أبرزت من خلاله البعد الإفريقي للثورة وقدمت به ضربة قاسية للدعاية الاستعمارية المضللة التي تحاول أن تفرق بين إفريقيا السوداء وإفريقيا البيضاء.[3]

---

[1] مؤتمرات إفريقيا وآسيا، المجاهد، العدد 66، 18 أفريل 1959.

[2] المجاهد: ع66، 18 أفريل 1960، ص8.

[3] المجاهد: ع48، المصدر السابق.

4- مؤتمر بلغراد: 1- 6 سبتمبر 1961

عقد مؤتمر عدم الانحياز "ببلغراد" عام 1961 بدعوة من الجمهورية العربية المتحدة ويوغسلافيا وأندونيسيا، إشتركت فيه 25* دولة من آسيا وإفريقيا وأروبا وأمريكا اللاتينية[1] وكانت الدول التي ساهمت في إنشاء الحركة الأفرو-آسيوية هي نفسها التي لعبت الدور الأساسي في تأسيس حركة عدم الانحياز.

قبل انعقاد المؤتمر تم التمهيد له من خلال عدة لقاءات دولية ومؤتمرات ثانوية كانت بدايتها "باندونغ" 1955، ثم مؤتمر "بريوني" المنعقد في 18 جويلية 1956 بيوغسلافيا والذي جمع الرؤساء الثلاثة "نهرو" و "تيتو" و"جمال عبد الناصر"[2] ثم عُقد** المؤتمر التحضيري الأخير بالقاهرة مابين 13 15 جوان 1961 والذي وضع فيه أول تعريف لمفهوم عدم الانحياز، كما صدر قرار يخص القضية الجزائرية جاء فيه: "أن الاجتماع التحضيري للدول المنحازة يعبر عن أمله في أن يرى المحادثات الجارية بين حكومتي الجزائر وفرنسا تنتهي إلى إقامة سلام بين شعبي الجزائر وفرنسا وكذا إستقلال الجزائر ووحدة ترابها".[3]

عالج مؤتمر "بلغراد" عدة قضايا دبلوماسية دولية مهمة، لكن القضية الجزائرية نالت الحظ الأوفر في مناقشاته، هذا عائد بطبيعة الحال لوقوف المؤتمرين مع القضايا

---

* 25 دولة مشاركة منها 11 دولة إفريقية و11 دولة آسيوية ودولة أمريكية لاتينية (كوبا) ودولتين أوروبيتين (قبرص ويوغسلافيا) كما مثلت 3 دول أخرى بمراقبين (بوليفيا، إكوادور و البرازيل) أنظر دانييل كولار: العلاقات الدولية ، تر: خضر خضر، دار الطليعة، بيروت ، 1985، ص 140.

[1] يحي أحمد الكعكي: مقدمة في علم السياسة دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1983، ص158.

[2] من وراء بريوني، المجاهد، العدد2، 10 نوفمبر 1956، ص2.

** شارك في مؤتمر القاهرة الرئيس اليوغسلافي "جوزيف بروز تيتو" والرئيس المصري جمال عبد الناصر و الرئيس الأندونيسي "أحمد سوكارنو"، كما شارك في الإجتماع رئيس وزراء "الهند نهرو" وحكومة أفغانستان، وقد أُتفق على تحديد موعد مؤتمر بلغراد لدول عدم الانحياز، أنظر مختار مرزوق: حركة عدم الانحياز في العلاقات الدولية 1961-1983، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (د.ت)، ص109.

[3] شوقي الجمل: التضامن الإفريقي وأثره على القضايا العربية، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، 1964، ص244.

العادلة في العالم و عدم التحيز إلى أي من المعسكرين المتصارعين مؤيدين حركات التحرر في العالم.[1]

إستطاعت الوفود الأفرو-آسيوية إقناع العديد من المشاركين بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره على اعتبار أنه أحد الأسس الهامة التي تقوم عليها هيئة الأمم المتحدة[2]، حيث أشار الحسن الثاني في خطابه بأنه لابد من اعتراف قانوني بكفاح الشعب الجزائري، وقال بأن الحكومة الجزائرية المؤقتة هي الحكومة الشرعية وأعد نداءا بهذا الغرض وتم توزيع نسخ منه على الرئيس الأمريكي "كيندي"، و "خروشوف" وعلى الدول الأعضاء في الجمعية العامة للأمم المتحدة.

أما ممثل الوفد الجزائري "يوسف بن خدة" فقد بين في تدخله أمام المؤتمرين حقيقة ما يجري على أرض الجزائر، مزيلا لكل غموض وأشار إلى أن الجزائريين مستعدين للتفاوض وإلى الحلول السلمية.[3]

أكد الرئيس المصري جمال عبد الناصر أيضا من خلال خطابه ضرورة التصدي للاستعمار الجديد الذي يسعى إلى نهب خيرات الدول الضعيفة مستخدما طرقا حديثة تتلائم مع تطورات العصر من خلال التحكم في الاقتصاد وتوجيهه لخدمة أغراضه.

كانت النتيجة التي اكتسبتها القضية الجزائرية من هذا المؤتمر هي حصولها على التمثيل الدبلوماسي في دول أمريكا اللاتينية كالأرجنتين والبرازيل، هذا إلى جانب تغير مواقف بعض الدول التي كانت معادية لها مثل المكسيك والأورغواي. [4]

بهذا أحرزت الحكومة المؤقتة الجزائرية تقدما ملحوظا على مستوى حركة عدم الإنحياز وكسبت موقع دبلوماسي على مستوى الحركة التي لها تأثير على الساحة الدولية.

---

[1] نور الدين حاطوم: قضايا عصرنا من 1945، دار الفكر، دمشق، 1972، ص648.

[2] إسماعيل دبش: السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية (1954-1962)، دار هومه، الجزائر، 2003، ص49.

[3] عبد القادر خليفي: المؤتمرات الأفرو-آسيوية والقضية الجزائرية، المصادر، عدد8، مجلة سداسية يصدرها المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، ص219.

[4] عبد الخالق لهيب: عدم الانحياز قوة إستراتيجية صنعتها الحرب الباردة، مجلة البيان، عدد175، بيروت، 2003، ص6.

في نهـاية هذا الفصـل يجب الإشارة إلى الجهـود المبذولة من طـرف دول الكتلة الأفرو-آسيوية إذ ومن خلال هذه المؤتمرات التي كانت بمثابة الركيزة الأساسية لجبهة التحرير الوطني من أجل إضفاء الشرعية الدولية لكفاح الشعب الجزائري من أجل الحرية و الاستقلال، إستطـاعت القضية الجزائرية و الحكومة المؤقتة قطع مشوار كبير في طريق تحقيق مبتغاها، خاصة وأن دول الكتلة أغلبيتها -إن لم نقل كلها- كانت راضخة بشكل أو بآخر للاستعمار.

بالمقابل لهذه الجهود المبذولة من دول الكتلة، والتي جعلت أجهزتها قناة لمساعدة كفاح الشعوب، وتأكيد شرعية الثورة الجزائرية فقد كانت وراء إصدار الجمعية العامة للأمم المتحدة عدة قرارات وهذا ما سيتضح في الفصل الثالث.

الفصل الثاني

القضيــة الجزائرية في مؤتمرات الــدول العربية

1. مؤتمرات الجامعة العربية
2. مؤتمر تضامن الشعوب الأفرو-آسيوية بالقاهرة
3. مؤتمـــــر طنجـــــة
4. مؤتمر المهدية (تونس)

الفصل الثاني: القضية الجزائرية في مؤتمرات الدول العربية

إن العرب في امتدادهم الجغرافي حلقة وصل مابين القارتين الإفريقية والآسيوية، وكذلك بالنسبة للامتزاج والتأثير والتأثر الحضاري فإنهم بذلك استطاعوا أن ينقلوا قضاياهم المحورية والمصيرية إلى مركز لإهتمام شعوب وبلدان القارتين، فقد شاركت القضية الجزائرية في معظم المؤتمرات التي تعقدها البلدان الإفريقية والآسيوية وكذلك المؤتمرات التي تعقدها الشعوب والحكومات العربية وفي هذا الفصل سنتناول أهم هذه المؤتمرات.

1- مؤتمرات الجامعة العربية:

عملت الجامعة العربية بعد تأسيسها في 11 ماي 1945على إثبات وجودها على الصعيد الدولي كمنظمة إقليمية تتحدث بإسم الدول العربية الأعضاء فيها، وقد دعمت حركات التحرر في الوطن العربي من خلال الدعم السياسي إلى حد الدعم المادي والعسكري.[1]

في شهر جويلية 1945 قامت الأمانة العامة للجامعة العربية باتصالات مع سفير الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا في القاهرة وألفتت نظرهما حول الوضع في منطقة المغرب العربي خاصة الجزائر.[2]

بعدها أيدت الجامعة العربية اندلاع الثورة الجزائرية وكفاح الشعب الجزائري من أجل نيل استقلاله ويظهر هذا في موقف أحمد الشقيري الأمين العام المساعد في الجامعة لأنه أعلن بوضوح في نوفمبر 1954 أن الجامعة العربية تؤيد حركة التحرير بالجزائر وتعتبر القضية الجزائرية قضية دولية لا قضية داخلية لفرنسا كما تعتبر أن للجزائر حق في أن تحكم نفسها بنفسها، وهو ما جعل المشكل الجزائري يطرح بانتظام في كل دورات الجامعة منذ عام1955.[3]

---

(1) علي محافظة وآخرون: جامعة الدول العربية الواقع والطموح، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1983، ص137.

(2) بوعلام بن حمودة: الثورة الجزائرية -ثورة أول نوفمبر 1954 معالمها الأساسية-، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، دار النعمان للطباعة والنشر، 2012، ص175.

(3) المرجع نفسه، ص492.

قررت الجامعة العربية أن تخصص الدول العربية كل حسب مقدرته جزءا من الدعم المادي يكون بمثابة ميزانية ثابتة لدعم الثورة الجزائرية، والعمل بكل الوسائل وبذل المساعي الحثيثة لدى الدول الغربية حتى تتوقف عن إعانة فرنسا، لأن ذلك من شأنه أن يطيل أمد الحرب ويزيد في عدد الضحايا الأبرياء من أبناء الشعب الجزائري[1] وقد لبت الدول العربية دعوة الجامعة من أجل تدعيم القضية الجزائرية فعلى سبيل المثال سوريا بعضويتها في الجامعة العربية كان لها دور فعال في دعم الشعب الجزائري وثورته خاصة في المجال الثقافي حيث فتحت المجال للطلبة الجزائريين من أجل طلب العلم والمعرفة دون دفع رسوم الدراسة[2]، أما مصر فقد كانت السباقة في شتى المجالات لدعم القضية الجزائرية إذ كانت معظم الأموال 75% التي تقدمها الجامعة العربية للثورة الجزائرية تأتي من مصر.[3]

ومن مظاهر دعم الجامعة العربية للقضية الجزائرية أيضا عقدها لعدة لقاءات ومؤتمرات من بينها اجتماع مجلس الجامعة من أجل التصدي للإجراءات الفرنسية الرامية إلى جعل الجزائر جزء من فرنسا في 29 مارس 1956 بالقاهرة حيث أصدر قرارا استنكر فيه السياسة الفرنسية تجاه الجزائر جاء فيه: "يعلن مجلس الجامعة الدول العربية تأييده التام للشعب الجزائري العربي، ومشاركته الصادقة في محنته الحالية، وما يتعرض له ذلك الشعب الأعزل الأبي لحركة عدوانية مدمرة لا تكافؤ فيها ولا مبرر لها، كما يعبر عن الاستنكار للأعمال العدوانية التي تقترفها فرنسا في الجزائر المطالبة بحقها في الحرية وتقرير المصير، والمتطلعة إلى النهوض بواجبها في استثمار خيرات بلادها برفع مستوى شعبها والوفاء بالتزاماتها الدولية."[4]

بعدها عقد مجلس الجامعة اجتماعا طارئ في 23 أكتوبر 1956 على إثر اختطاف الطائرة المقلة للزعماء* الجزائريين الخمس الذين كانوا متواجدين بالمغرب والمتوجهين إلى تونس، وتم اتخاذ قرار تمثل في إرسال برقية إلى سلطان المغرب ورئيس

---

(1) عمار قليل: ملحمة الجزائر، ج3، ص115.

(2) محمد بلقاسم وآخرون: القواعد الخلفية للثورة الجزائرية- الجبهة الشرقية 1954-1962، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث، ص186.

(3) إسماعيل دبش: المرجع السابق، ص79.

(4) عمارة عمودة: المرجع السابق، ص195.

* الزعماء الخمس: حسين آيت أحمد، أحمد بن بلة، محمد خيضر، رابح بيطاط، محمد بوضياف.

تونس، والسكرتير العام للأمم المتحدة لاتخاذ التدابير العاجلة للحفاظ على حياة الزعماء الخمس وإطلاق سراحهم.[1]

وبقيت الجامعة العربية على اتصال دائم بالوفد الخارجي للجبهة في القاهرة حتى تأسس الحكومة المؤقتة الجزائرية في 1958، حيث حظيت الجزائر بدخولها الجامعة العربية كعضو مراقب.[2]

سنة 1959 خصصت الجامعة العربية ميزانية سنوية مقدارها 12 مليون جنيه إسترليني لجبهة التحرير الوطني[3]، كما إتخذت يوم 7 سبتمبر من نفس السنة قرارا يندد باستعمال قوات الحلف الأطلسي في قمع الشعب الجزائري ويطالب بفتح مفاوضات مع الحكومة المؤقتة الجزائرية التي تعبر عن إرادة الشعب الجزائري كما يطالب بتعيين لجنة تحقيق دولية تبحث في جرائم الحرب وحرب الإبادة التي تقوم بها القوات الفرنسية.[4]

أما سنة 1960 فقد عقدت جامعة الدول العربية في 31 مارس اجتماعا صادف يوم تفجير القنبلة النووية في الصحراء الجزائرية، عبر خلاله ممثلو الدول العربية عن استنكارهم لمثل هذه التجارب، وقد تدخل ممثل الحكومة المؤقتة أحمد توفيق المدني وألقى خطابا أكد فيه المقترحات الجزائرية بخصوص التفجير النووي الفرنسي واعتبره مساسا بالجزائر مباشرة، ثم المغرب العربي وبقية إفريقيا والعالم كله، وأن إقدام فرنسا على تفجيرها هذا كان نتيجة الإهمال الدولي العالمي للقضية الجزائرية وعدم انشغالها بها، وأن هدف فرنسا من تفجير هذه القنبلة هو محاولة التأثير على الكفاح الجزائري.[5]

في 22 أوت من نفس السنة عقد مجلس الجامعة العربية في مدينة أشطورة اللبنانية حيث ألقى فيه أحمد توفيق المدني خطابا مؤكدا على فشل المفاوضات الجزائرية الفرنسية، وطالب بتدعيم أكثر للقضية الجزائرية، وقد إنتهى مجلس الجامعة العربية

---

(1) المرجع نفسه، ص195.

(2) Slimane shikh : L'algerie en armes au le temps certitudes, O.P.U, Algerie, 1981, p71.

(3) شهاب مفيد: جامعة الدول العربية – ميثاقها وانجازاتها– المنظمة العربية للتربية الثقافية والعلوم، القاهرة، 1978، ص130.

(4) بوعلام بن حمودة: المرجع السابق، ص494.

(5) أحمد توفيق المدني: مصدر سابق، ص515-516.

بإصدار قرارات هامة بشأنها، منها حث العرب على العمل بكل الوسائل من أجل إقناع الدول الأجنبية للاعتراف بالحكومة المؤقتة الجزائرية.[1]

بعدها عقدت الجامعة العربية مؤتمر الدار البيضاء من 2 إلى 7 جانفي 1961 والذي أكدت من خلاله الدول المشاركة وفائها لما جاء في مؤتمر الدول الإفريقية المستقلة المنعقد في أكرا 1958 وفي أديس* أبابا سنة 1960 ووجه من خلال هذا المؤتمر نداء إلى كل الدول الإفريقية المستقلة من أجل المساهمة في العمل المشترك من أجل تدعيم حرية إفريقيا وبناء وحدتها كما أكد بكل قوة تمسك الدول الإفريقية بميثاق الأمم المتحدة وبالمبادئ التي أعلنها المؤتمر الإفريقي الآسيوي المنعقد في باندونغ بغية تحقيق التعاون بين كل الشعوب وتدعيم السلام العالمي.[2]

الجدير بالذكر أن مؤتمر الدار البيضاء كان اهتمامه مركزا حول بحث التدابير العملية للتعجيل بتحرير القارة الإفريقية وتحقيق رفاهية شعوبها وتقدمها في إطار من الإتحاد والتضامن الإفريقي العام، كذلك كان مناسبة سعيدة لحضور رئيس أكبر دولة عربية الرئيس جمال عبد الناصر لأرض المغرب العربي والذي عاش طويلا في انعزال عن المشرق العربي وعن العالم أجمع، هذا الواقع الذي فرضه عليه الاستعمار الفرنسي الغاشم.

أما فيما يخص القضية الجزائرية لأول مرة تدرس الجامعة العربية تفاصيل الموقف داخل الجزائر ولأول مرة كذلك تدعم هذه التفاصيل بالأرقام وذلك حتى تكون لدول الجامعة فكرة عن الأهمية العظمى لهذه الحرب، ولهذا اهتمت الجامعة العربية في قراراتها بمسألة مراكز التجمع ومسألة السجون والمعتقلات وما يجري فيها من تعذيب وقررت عرض هذه الناحية من حرب الجزائر على الأمم المتحدة.

---

[1] محمد حسنين: الإستعمار الفرنسي ط4، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص516.

* مؤتمر أديس أبابا عقد في جوان 1960 جمع وزراء خارجية الدول الإفريقية المستقلة أصدر قرارات بشأن الجزائر معبرا عن الجرائم التي يمارسها الإستعمار الفرنسي ضد الشعب الجزائري، مؤيدا المباحث الجارية بين الحكومة المؤقتة الجزائرية والحكومة الفرنسية، قرر خلاله إنشاء "مجلس التعاون الإقتصادي الإفريقي" و"المجلس الإفريقي للتعاون التربوي والثقافي والعلمي". أنظر شوقي الجمل: التضامن الأسيوي الإفريقي، مرجع سابق، ص196.

[2] المجاهد: ع87، 16 جانفي 1961، ص11.

صادقت ندوة الدار البيضاء على لائحة خاصة بالجزائر جاء فيها أن الندوة:

1-تعلن عزمها الراسخ على مساندة الشعب الجزائري والحكومة الجزائرية المؤقتة بكل الوسائل والكفاح من أجل استقلال الجزائر.

2-تطلب من كل البلدان المساندة للشعب الجزائري في كفاحه من أجل التحرير الوطني أن تضاعف مساندتها السياسية والدبلوماسية والمادية.[1]

3-القيام بمساع جماعية ومنفردة من الدول العربية لدى دول حلف الأطلسي، ومطالبتها بوضع حد لاستعمال أسلحة هذا الحلف وجنوده ضد الشعب الجزائري المكافح في سبيل حريته واستقلاله، وبالكف عن تقديم المعونات المختلفة التي تساعد فرنسا على مواصلة الحرب الإبادية في الجزائر.[2]

ألقى الرئيس فرحات عباس خطابا في الجلسة الختامية للمؤتمر عبر من خلاله عن شكره وامتنانه العميق لصاحب الجلالة محمد الخامس للفرصة التي أتاحها للوفد الجزائري بحضور الندوة ومناقشة القضية الجزائرية قائلا: "إن حضور الوفد الجزائري في هذا المؤتمر وسط الدول الإفريقية الحرة الناهضة يعد تكريما لكفاح الشعب الجزائري الذي يقدم بتضحياته الكبيرة مساهمته المتواضعة في تحرير القارة الإفريقية في مجموعها..."، وذكر في ختام خطابه بأن مساعدة الدول الإفريقية للقضية الجزائرية هي أهم عوامل الوحدة الإفريقية قائلا: "... إن هذه المساعدة تشكل في الوقت الحاضر مساهمة هائلة من طرف البلدان الإفريقية الحرة في تحرير الجزائر كما تعتبر من أفضل عوامل تدعيم الوحدة الإفريقية في المستقبل...".[3]

في 4 أفريل 1962 أعلنت الجامعة العربية قرارا تحيّي فيه انتصار الشعب الجزائري بحصوله على الاستقلال في إطار السيادة الكاملة والوحدة الترابية، ويطلب فيه من الدول العربية مساعدة الحكومة المؤقتة على إعادة بناء الجزائر.[4]

---

[1] المصدر نفسه، ص12

[2] المجاهد: ع87، المصدر السابق، ص12.

[3] المصدر نفسه، ص11.

[4] بوعلام بن حمودة: المرجع السابق، ص493.

وفي الأخير نقول بأن الجامعة العربية كانت بمثابة بيت العرب الكبير فمنذ إنشائها عملت على تأييد قضايا الاستقلال في الوطن العربي والحركات التحررية والتي كانت محور إهتمامها أما بالنسبة للحركة التحررية الجزائرية فقد كانت من بين القضايا المهمة التي شغلت الجامعة حيث قدمت لها ما أمكنها من دعم مادي ومعنوي.

2- مؤتمر تضامن الشعوب الأفرو-آسيوية بالقاهرة ديسمبر 1957- جانفي 1958:

إذا كان "باندونغ" مكانا لانعقاد المؤتمر الأول الذي يرمز إلى معنى عظيم هو الدور الحاسم الذي لعبه التضامن الآسيوي الإفريقي في استقلال أندونيسيا، فإن أنسب مكان لانعقاد المؤتمر الثاني بعد الحوادث التي جرت منذ انعقاد المؤتمر الأول هو القاهرة، فقد كانت مصر مسرحا لعدوان استعماري أثيم عليها في نوفمبر 1956، وأدى العدوان الاستعماري الثلاثي على مصر إلى انبعاث موجة جبارة من التأييد والتضامن العملي في كل من آسيا وإفريقيا.[1]

عقد مؤتمر تضامن الدول الأفرو-آسيوية الثاني بالقاهرة في الفترة من 26 ديسمبر 1957 إلى الفاتح من جانفي 1958، عقب دراسة الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الإثنا عشر وإصدار قرار بشأن القضية الجزائرية أوصت من خلاله بفتح مفاوضات على أساس استقلال الجزائر، وقد كانت الجزائر حاضرة في هذا المؤتمر الذي لقب بمؤتمر الحرية، بصفتها عضوا كاملا بوفد يمثل جبهة التحرير الوطني الممثلة للشعب الجزائري يتكون من 20 عضوا برئاسة الدكتور "لامين دباغين"[2]، الذي تمكن من إقناع المشاركين بإقرار لائحة أدانت الحرب الاستعمارية بالجزائر وبينت أشكال الدعم الذي ينبغي أن يقدم للشعب الجزائري.[3]

كان انعقاد هذا المؤتمر في بلد عربي مناسبة رائعة لإظهار المدى العظيم الذي بلغه كفاح الشعب الجزائري، وقد أستقبل الوفد الجزائري في المؤتمر استقبالا رائعا، وقامت كل الوفود وقوفا مدة طويلة تصفق وتهتف في حماس عظيم لكفاح الشعب الجزائري وثورته التي عبرت عن قوة الشعوب الجديدة وصمودها الجبار وعزمها الراسخ على الكفاح بكل وسيلة وبكل ثمن لتحقيق حريتها واستقلالها.[4]

---

[1] عمار قليل: ج3، مصدر سابق، ص123.

[2] المجاهد: ع15، مصدر سابق، ص5.

[3] صالح بلحاج: مرجع سابق، ص334.

[4] أحمد سعيود: العمل الدبلوماسي، مرجع سابق، ص138.

بدأت جلسات المؤتمر بخطاب السيد محمد أنور السادات والذي ندد من خلاله بالاستعمار والحرب ودعى إلى تعايش الشعوب كافة في سلام وأمن جاء فيه: '...نحن في مصر نؤمن بالحياة، وعدم الانحياز، وكثير من الأصدقاء في إفريقيا وآسيا يشاركوننا هذا الإيمان، ونحن نؤمن بأننا بهذا الموقف نبعد شبح الحرب ونضيّق الرقعة أمام الكتل المتنازعة ونوحد منطقة سلام واسعة..."[1]

أدانت الوفود المشاركة أيضا ما يجري على أرض الجزائر من تقتيل وإهدار لكرامة الإنسانية، وألحت على ضرورة دعم الجزائريين إلى أن يحققوا مبتغاهم في الحرية والاستقلال حيث قال 'راشيدوف' رئيس الوفد السوفياتي "...إن الشعب السوفياتي ما انفك يعطف على كفاح الشعب الجزائري، وإننا نلح على وجوب إنهاء الحرب الاستعمارية الدامية بالجزائر..."

أما ممثل الوفد الجزائري السيد لمين دباغين فقد ذكر أن الشعب الجزائري يموت في سبيل الحرية، وينبغي على حلفائه الطبيعيين أن يشعروا بمسؤوليتهم تجاهه، فهناك ملايين الجزائريين يهددهم الموت جراء الجوع والبرد والمرض الأمر الذي يحتم على البلدان الإفريقية والآسيوية أن تسارع إلى تقديم العون العاجل لهم.[2]

بعدها قدم تقرير خاص لخص فيه أوضاع الشعب الجزائري المزرية وسياسة القهر الاستعمارية التي سلطت عليه وبعد أن تعرض في تقريره إلى الجزائر عام 1830 كانت دولة ذات سيادة واضحة المعالم والحدود، لها حياتها القومية والدولية المعترف بها من عدد كبير من الدول، أضاف التقرير أن الشعوب الإفريقية والآسيوية تقف بجانبه في كفاحه العادل وثورته من أجل الاستقلال، كما وضح بأن المعسكر الاستعماري قد التف حول فرنسا يؤيدها في حربها لاسترداد مستعمراتها وأن الجزائريين اليوم لا يقاتلون فرنسا وحدها[3]، بل يقاتلون ضد المعسكر الاستعماري بأسره ولهذا فإنه يتعين على الكتلة المعادية للاستعمار أن تتضافر وتوحد جهودها في الدفاع عن قضية الجزائر كما يتعين

---

[1] بشير سعدوني: مرجع سابق، ص323.

[2] المرجع نفسه، ص324.

[3] أحمد سعيود: العمل الدبلوماسي، مرجع سابق، ص138.

عليها أيضا أن تتضامن لوقف الحرب هذه التي لا يتوانى الاستعمار عن تحويلها إلى حرب إبادة ضد الشعب الجزائري.[1]

نتيجة للمواقف والتصريحات العربية، وكذا النشاط الذي قام به العرب قبل وأثناء انعقاد المؤتمر، إضافة إلى مساعي جبهة التحرير الوطني المكثفة، كل ذلك أثمر نتيجة جاءت في صالح القضية الجزائرية، تمثلت في القرارات الداعمة لها سياسيا وماديا[2]، حيث نددت بقوة سياسة فرنسا ومراوغتها وهو ما أدى إلى إصدار المؤتمر لعدة قرارات تبنت كفاح الجزائر بما ينطوي عليه من آلام وتضحيات، أكد بأن الحرب الدائرة في الجزائر لم تعد حربا قائمة بين فرنسا وشعب الجزائر فحسب، بل بين استعمار وجميع المناهضين له في العالم، وكان لهذا القرار صدى واسع، كما كان دعما قويا للثورة الجزائرية في نضالها العسكري والسياسي، وبهذا القرار تبين حقا بأن الشعب الجزائري لم يعد وحده في الميدان، ومن الأكيد أن هذا التضامن والتأييد سوف يرغمان المستعمر الفرنسي على الاعتراف باستقلال الجزائر.[3]

قرر المؤتمر أيضا تحديد 30 مارس من كل عام يوما خاصا بالجزائر، تقام فيه الاجتماعات وتكتب المقالات، وتذاع الأحاديث والمنشورات التي تبين كفاح الجزائر، كما تجمع التبرعات المختلفة لمساعدة ثورة الجزائر المجيدة وهكذا كان انعقاد مؤتمر التضامن الآسيوي الإفريقي فوق أرض إفريقيا وبمشاركة وفود الحركات الوطنية من مختلف أنحاء القارة الإفريقية التي كان الجزء الأكبر منها حينئذ يخضع للاستعمار بمثابة منبر دولي، دوت عليه صحوة الحرية والاستقلال التي أطلقتها شعوب القارتين، واهتزت لها كل أرجاء الأرض.[4]

علقت الصحف العربية على مؤتمر القاهرة ونتائجه حيث كتبت جريدة المجاهد في أحد مقالاتها: "...لقد كان مؤتمر القاهرة فرصة من تلك الفرص التي لا تتوفر إلا مرة أو مرتين في تاريخ الشعوب المستضعفة..."، وفي مقال آخر كتبت: "...إن الشعب

---

[1] المرجع نفسه، ص138.

[2] بشير سعدوني: المرجع السابق، ص331.

[3] المجاهد: ع16، 15 جانفي 1952، ص2.

[4] عمار قليل: ج3، مصدر سابق، ص125.

الجزائري لم يعد وحده في ميدان المعركة، إن التضامن الذي لقيه حتى الآن من الشعوب الآسيوية والإفريقية سيزداد في الأيام والشهور القادمة بروزا وقوة..." و موحدا بهذه الجريدة إلى التأكيد بأن استقلال الجزائر مؤكد التحقيق رغم قوة الاستعمار ومؤيديه.[1]

في الأخير نقول بأن مؤتمر تضامن الشعوب الإفريقية والآسيوية لا تكمن فقط في القرارات التي أصدرتها و إنما كذلك في الثقة التي بعثتها لدى الشعوب الإفريقية والآسيوية بنفسها وعدالة قضيتها، وقدرتها على إفتكاك حقوقها مهما كلفها ذلك من تضحيات، ولعله من المهم للغاية أن مشاركة جبهة التحرير الوطني، جنبا إلى جنب مع الوفود الأخرى، والذين هم في الغالب ممثلين لبلدانهم وهم من أولى الأمر، ويدافعون عن سياسة حكوماتهم يعد إعترافا من الدول المشاركة بجبهة التحرير الوطني كممثل شرعي ووحيد للشعب الجزائري المكافح من أجل الحصول على الاستقلال الوطني[2]. وهذا هو الهدف الأساسي الذي ناضلت من أجله جبهة التحرير الوطني.

---

[1] بشير سعدوني: مرجع سابق، ص333.

[2] المجاهد: ع15، مصدر سابق، ص05.

3- مؤتمر طنجة 28-30 أفريل 1958:

أنشأت جبهة الوحدة والعمل على مستوى الشمال الإفريقي وعملت على ترسيخ مفهوم عراقة الوحدوية وهذا ما يمثل في بياناتها العديدة منذ بيان نوفمبر 1954 إضافة إلى أن أحداث 20 أوت 1955 في قسنطينة كانت في ذكرى عزل محمد الخامس واختيار هذا التاريخ للأحداث يمثل مساندة الجزائر للبلدان الشقيقة (المغرب).[1]

أما فيما يخص الظروف التي سبقت مؤتمر طنجة فنجد أن الجزائر تعيش حربا متصاعدة ومقاومة عنيفة إضافة إلى خنق الثورة عن طريق سياسة المناطق المحرومة في غرب القطر الجزائري وشرقه، وعزز ذلك القوة العسكرية الفرنسية الهائلة عبر الحدود وهنا الجبهة أرادت أن تجد المخرج من هذه الأوضاع أما تونس والمغرب فرغم استقلالهما إلا أن الجيوش الأجنبية المرابطة بكل القطرين تشكل تهديدا لهذا الاستقلال، ناهيك عن الأزمة الاقتصادية والمعاناة الاجتماعية من بطالة وإفلاس وفقر وكل هذه العوامل أنارت إلى ضرورة إيجاد تكامل بين هذه البلدان لتحقيق قوة يمكن لها أن تحدث التغيير على المجال السياسي وكذلك الاقتصادي في إطار تعاوني ووحدوي خصوصا بعد أحداث ساقية سيدي يوسف في 08 فيفري 1958.[2]

في وسط هذه الأجواء عقد مؤتمر طنجة الذي دعيت إليه الهيئات الشعبية الممثلة لبلدان شمال إفريقيا وهي: حزب الاستقلال، حزب الدستور الجديد وجبهة التحرير الوطني بين 28 و30 أفريل 1958[3]، وكانت مسألة الوحدة المغربية من الانشغالات الملحة التي استدعت عقد المؤتمر لأن الظروف لم تتيسر لتجسيدها من قبل، نتيجة الضغوط الفرنسية، وهذا ما جاء على لسان جريدة المجاهد الجزائرية حيث كتبت أن ممثلي حزب الاستقلال المغربي والحزب الحر التونسي أصدروا بلاغا مشتركا أكدوا فيه أن: "ممثلو الحزبين نظروا في إبراز وحدة المغرب العربي من طور الفكرة النصرية إلى الطور الواقعي

---

[1] محمد الميلي: مواقف جزائرية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص70.

[2] المجاهد: ع20، 10 مارس 1958، ص8.

[3] معمر العايب: مؤتمر طنجة المغاربي -دراسة تحليلية تقييمية- دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010، ص137.

التطبيقي وسجلوا وحدة نظرهم في المشاكل القائمة بالشمال الإفريقي وعلى رأسها ضرورة إستقلال الجزائر".[1]

بلغ عدد أعضاء الوفود المشاركة في المؤتمر حوالي 19 عضوا حضروا الندوة بقصر المارشال بمدينة طنجة المغربية تحت رئاسة السيد علال الفاسي[2]، فمثل الوفد التونسي السادة: الباهي لدغم أمين عام الحزب الحر الدستوري التونسي، الطيب المهيري أمين عام مساعد للحزب الحر الدستوري، عبد الله فرحات مدير الديوان الرئاسي، عبد المجيد شاكر مدير الحزب الحر الدستوري، أحمد التليلي عضو الديوان السياسي للحزب الحر الدستوري، وأمين عام الإتحاد العام التونسي للشغل، علي بلحوان رئيس بلدية العاصمة تونس.

ومثل الوفد الجزائري السادة: عباس فرحات عضو اللجنة التعويضية لهيئة التحرير، الشيخ محمد خير الدين عضو المجلس الوطني للثورة التحريرية ممثل جبهة التحرير بالمغرب، عبد الحميد بوصوف عضو اللجنة التنفيذية لجبهة التحرير والمسؤول العسكري عن الولاية الخامسة، عبد الحميد مهري عضو اللجنة التنفيذية لجبهة التحرير، أحمد فرنسيس الناطق الرسمي باسم جبهة التحرير، أحمد بومنجل الناطق الرسمي باسم جبهة التحرير، رشيد قايد.[3]

مثل الوفد المغربي السادة: علال الفاسي رئيس حزب الاستقلال، أحمد بلافريج أمين عام حزب الاستقلال، عبد الرحيم بوعبيد مساعد أمين عام حزب الاستقلال، بوبكر القادري، محمود بن الصديق أمين عام إتحاد العام المغاربة، الفقيه البصري قائد جبهة المقاومة العسكري ضد الإحتلال الفرنسي، وحضرت المؤتمر وفود ملاحظة من قطر وموريطانيا وفرنسا وأمريكا.[4]

أفتتحت جلسات المؤتمر العلنية على الساعة الخامسة والنصف مساءا، حيث ألقى ممثلوا الوفود المشاركة خطب الافتتاح والتي تناولت فكرة استقلال كل من تونس والمغرب

---

[1] طريق الوحدة المغاربية: المجاهد، ع21، 1 أفريل 1958، ص02.

[2] عامر رخيلة: الثورة الجزائرية والمغرب العربي،المصادر،ع1991،1، ص160.

[3] إسماعيل دبش: المرجع السابق، ص224.

[4] معمر العايب: المرجع السابق، ص138.

وإحساس قيادات هاتين الدولتين بثقل المسؤولية الملقاة على عاتقهما والمتمثلة في استمرارية التزامهما بالوعود المتقدمة تجاه القضية الجزائرية.[1]

أكد أحمد بلا فريج ممثل المغرب الأقصى في كلمته ضرورة التوحد والتكتل لمجابهة الاستعمار الفرنسي مفتتحا بقوله: "تعرضت حركتنا لمقاومة منسقة من طرف الاستعمار الفرنسي فكلما تقاربت أهدافنا وتجاوبت طرق العمل لتحرير بلادنا، وجد الاستعمار خطته لمقاومة حركتنا" كما أكد على استكمال استقلال المغرب العربي وتمتين تحرره ، خاصة بعد تحرر تونس والمغرب الأقصى، وبقاء الجزائر مستعمرة بقوله: "والآن وقد تحررت تونس والمغرب وبقيت الجزائر تكافح كفاحا مجيدا في سبيل الهدف المشترك وجب على القطرين معا أن يساعداها على الوصول إلى تحقيق استقلالها حتى يتحقق استقلال هذا المغرب العربي بأجمعه".[2]

أما الباهي الأدغم ممثل تونس فقد أشار إلى ضرورة الجدية في المداولات بقوله "إذن فالنتائج الإيجابية التي يتم الوصول إليها رهينة عزيمتنا وإخلاصنا وتفهمنا للواقع" وفي سياق حديثه أشار أيضا إلى ظرفية إنعقاد هذا المؤتمر قائلا "ففي الجزائر شعب يبني وحرب إستعمارية ترمي إلى السيطرة عليه أو إبادته، وفي البعض الآخر من أقطارنا رواسب إستعمارية متعددة وقوات أجنبية مرابطة...إذن في المغرب العربي واقع فاسد حان تحريره بإستخدام الوسائل الناجحة لتلك الغاية" ليخلص إلى ضرورة تحرير الجزائر قائلا: "لا يمكن أن نهمل النتائج الملموسة التي تحصلت عليها بعض أقطار المغرب بواقعية الحق ومناصرة دولية ثابتة، هذه المناصرة يتحتم استخدامها لاجتياز المرحلة الحاسمة في سبيل تحرير الجزائر".[3]

أما ممثل الوفد الجزائري عبد الحميد مهري فقد جاءت كلمته أكثر حدة وعمقا ومحاكمة للاستعمار حيث عبر قائلا: "إن الوفد الجزائري يمثل في هذا المؤتمر الرقعة الوحيدة في العالم التي تدور فيها حرب طاحنة ما يقرب من أربع سنوات حرب يخوضها الشعب الجزائري، الجزائر لا تهم الجزائر وحدها لأنها في الواقع معركة تحرير المغرب

---

(1) المرجع نفسه، ص139.

(2) إسماعيل دبش: المرجع السابق، ص228.

(3) المرجع نفسه، ص223.

العربي كله تتواصل في كل قطر من أقطاره، وإن مؤتمر المغرب العربي يمثل حدا فاصلا بين المرحلة التي كان الاستعمار يواجه بها كل قطر من أقطار المغرب العربي على حدا والمرحلة التي يواجه بها المغرب العربي الموحد الكتلة المتواصلة التي تمثل ثلاثين مليونا من المكافحين الذين يريدون الحرية..."[1]

من خلال استعراضنا لخطب هذه الشخصيات نرى أن هناك إجماع على ضرورة إستقلال الجزائر وأهمية وحدة المغرب العربي، ويتجلى هذا الموقف أكثر في الخطاب الإختتامي الذي ألقاه علال الفاسي والذي أكد فيه على البعد الوحدوي لمؤتمر طنجة حيث قال: "في هذا اليوم سيعرف العالم من دار طنجة نبأ عظيما طالما تشوقت إليه آذان المغاربة وخفقت له قلوبهم ذلك هو خبر نجاح مؤتمر طنجة لوحدة المغرب العربي في وضع الأسس الإيجابية لتحقيق هذه الوحدة... وبذلك سينتهي عهد الغموض الذي وضعه الاستعمار وسيعرف العالم أجمع أن وحدة المغرب العربي ليست مجرد أمل ولكنها حقيقة واقعية..."[2]

بعد نهاية خطب ممثلي الوفود قام رئيس المؤتمر السيد علال الفاسي بعرض جدول أعمال المؤتمر والذي إحتوى على 4 نقاط تمثلت في:

1- حرب إستقلال الجزائر

2-حول تصفية بقايا الاستعمار في المغرب العربي.

3-حول توحيد المغرب العربي.

4-حول الهيئة الدائمة لتنفيذ قرارات المؤتمر.[3]

وبعد دراسة المؤتمر لهذه النقاط تبنى المقررات التالية:

- مساندة الجزائر في كفاحها ضد الفرنسيين وهو ما يعني الاعتراف بتشكيل حكومة مؤقتة في الجزائر مما يعني الإعلان بصراحة عن حق الشعب الجزائري في السيادة والاستقلال.

---

[1] معمر العايب: المرجع السابق، ص140-141.

[2] محمد علي داهش: دراسات في الحركة الوطنية والإتجاهات الوحدوية في المغرب العربي، منشورات إتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2004، ص8.

[3] المجاهد: ع23، 7 ماي 1958، ص11.

- إدانة المؤتمر للحلف الأطلسي والمطالبة بضرورة وقف المساندة المادية لفرنسا التي تستعملها في تصعيد عدوانها على الجزائر.
- طالب المؤتمر بتصفية القواعد العسكرية الفرنسية والإسبانية من المغرب وتونس.
- تشكيل مجلس إستشاري في المغرب العربي منبثق عن المجالس الوطنية المحلية في تونس والمغرب وعن المجلس الوطني للثورة الجزائرية ومن مهامه درس القضايا ذات المصلحة المشتركة.
- العمل لمشروع الوحدة المغاربية وهذا عن طريق الاتصالات الدورية بين البلدان المغاربية.[1]

كتبت جريدة المجاهد ملاحظات حول مؤتمر طنجة جاء فيها أن المؤتمر يكشف بوضوح العمل الذي عقد من أجله وهو بناء المشروع الوحدوي المغاربي وهذا ما حققه الدور السياسي لهذا المؤتمر وقد جاء هذا الأخير كنتيجة حتمية لمشروع وحدوي متكامل إبان الاستعمار وكشكل من أشكال الرفض له وإن إنعقاده بعد استقلال المغرب وتونس وبقاء الجزائر محتلة لدليل حي على مدى الترابط الموجود بين الدول المغاربية ويثبت البعد الإستراتيجي للمشروع والمتمثل أساسا في رفض الاستعمار.[2]

---

[1] عمار بن سلطان وآخرون: الدعم العربي للثورة الجزائرية، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، ص108.

[2] ملاحظات حول مؤتمر طنجة: المجاهد، ع23، 7 ماي 1958، ص8.

4- مؤتمر تونس (المهدية) 17-20 جوان 1958:

تزامن إنعقاد هذا المؤتمر والذي يعرف بمؤتمر المهدية، مع تولي ديغول الحكم عقب أحداث 13 ماي 1958 وظهوره على الساحة السياسية الفرنسية، ولم يكن هذا عائقا في طريق الزعماء المغاربة ممثلين لحزب الدستور التونسي، الإستقلال المغربي وجبهة التحرير الجزائرية في تنظيم هذا اللقاء[1]، والذي خصص لبحث كيفيات تنفيذ توصيات مؤتمر طنجة وموضوع تشكيل حكومة الجزائر[2]، كذلك أجمع الأقطار الثلاثة بلسان هيئاتهم التنفيذية عن تمسكهم بمبدأ حق الشعب الجزائري في السيادة والحرية والذي لا يقبل بحل آخر غير الاستقلال.[3]

بعد اجتماع قادة المغرب العربي في لوزان ثم جنيف من أجل دراسة الأحداث التي جدت منذ مؤتمر طنجة وتقرير عقد مؤتمر المهدية منتصف شهر جوان، عمدت فرنسا إلى مضاعفة مناوراتها التي بدأتها منذ تشكلت حكومة ديغول، فشنت حملة صحافية منظمة لإدخال الاضطراب في الجو وأوهمت الرأي العام بأن المؤتمر ليس ثلاثيا بل ثنائي، وإن المؤتمر الثلاثي سيعقد في نطاق الأحزاب لا في نطاق الهيئات التنفيذية.

أفتتح المؤتمر يوم الثلاثاء وقضى على كل الغموض وذلك في بلاغ مشترك أصدره المؤتمرون وأعلنوا فيه: "إن المؤتمر كان ثلاثيا، وإن ممثله ليسو الأحزاب بل هم الهيئات التنفيذية في البلدان الثلاثة وهي الحكومة التونسية، الحكومة المغربية و لجنة التنسيق والتنفيذ".[4]

مثل الحكومة المغربية في هذا المؤتمر الرئيس أحمد بلافريج ونائبه عبد الرحيم بوعبيد، ومثل الحكومة التونسية السيد الباهي الأدغم كاتب الدولة للرئاسة والسيد الصادق المقدم كاتب الدولة للخارجية والسيد الطيب المهيري كاتب الدولة للداخلية وعضوان من الديوان السياسي للحزب الحر الدستوري، وهنا أحمد التليلي والسيد عبد المجيد شاكر، أما

---

(1) المجاهد: ع26، 2 جويلية 1958، ص8.

(2) المجاهد: ع28، جويلية 1958: ص1.

(3) Mohamed Harbi : Les archives de la révolution algérienne, édition jeune Afrique, Paris, 1981, p426.

(4) المجاهد: ع26، المصدر السابق، ص8.

لجنة التنسيق والتنفيذ فقد مثلها في المؤتمر السادة فرحات عباس وكريم بلقاسم وعبد الحفيظ بوصوف الذين انظم إليهم السادة أحمد بومنجل وأحمد فرنسيس والكومندان قاسي وآيت حسين والرشيد قايد.[1]

بدأ المؤتمرون البحث في جدول الأعمال والذي شمل عدة نقاط مهمة تمثلت في:

- النظر في الحالة العامة من طرف الحكومتين المغربية والتونسية ولجنة التنسيق والتنفيذ لجبهة التحرير الوطني الجزائرية.
- النظر في تحقيق المؤسسات المقررة من طرف مؤتمر طنجة، وقد علقت جريدة المجاهد الجزائرية على ندوة المهدية بالقول أنها جاءت لبحث تنفيذ توصيات مؤتمر طنجة وبحث وسائل التعاون السياسي والدبلوماسي لخدمة القضية الجزائرية في الخارج.
- مناقشة الاستفتاء الفرنسي الذي سيجري في 5 أكتوبر 1958 والذي جاء به الجنرال ديغول ويسعى من خلاله إلى جعل الجزائر فرنسية.
- مناقشة مسألة الحكومة الجزائرية الوطنية المقبلة، وقد قلنا سابقا بأن مؤتمر طنجة أوصى بتكوين حكومة جزائرية حرة بعد استشارة البلدين الشقيقين.[2]

بعد مناقشة هذه النقاط أجمع الأقطار الثلاثة كلمتهم بلسان هيئاتهم التنفيذية على:

- رفض سياسة الإدماج ثم أخذ المؤتمر نفس الكلمات التي استعملت في مؤتمر طنجة وعبر بها من جديد عن حق الشعب الجزائري الذي لا جدال فيه في السيادة والحرية وعن الحل الأخير وهو إستقلال الجزائر والذي لا يقبل أي حل آخر.
- ضرورة تسجيل القضية الجزائرية في الدورة القادمة لهيئة الأمم المتحدة وكيفية مجابهة الحملة السياسية التي بدأها الجنرال ديغول من أجل عزل جبهة التحرير الوطني عن تأييد الخارج لها في هيئة الأمم.[3]
- تطبيق المؤسسات التي أوصى بها مؤتمر طنجة وهي تكوين المكتب الدائم للمغرب العربي والمجلس الاستشاري، وأن يتألف المكتب الدائم للمغرب العربي من

---

[1] عامر رخيلة: مرجع سابق، ص168.

[2] المجاهد: ع30، أوت 1958، ص1.

[3] المجاهد: ع26، المصدر السابق، ص8.

ستة أعضاء، عن تونس السيدان أحمد التليلي وعبد المجيد شاكر وعن الجزائر السيدان أحمد فرنسيس وأحمد بومنجل وعن المغرب الدكتور بناني ومحمد الفاسي، وتم الاتفاق على أن تتفرع السكرتارية إلى مجموعتين، الأولى مقرها الرباط وتتكون من مغربيين وجزائري والمجموعة الثانية مقرها بتونس وتتكون من تونسيين وجزائري ويمكنهما الإجتماع (الأمانة) دوريا في الرباط أو تونس.[1]

هكذا رغم الصعوبات العظمى، ورغم الحرب الدائرة في الجزائر ورغم المناورات الاستعمارية إلا أن الأقطار الثلاثة للمغرب العربي استطاعوا عقد هذا المؤتمر الذي جسدوا من خلاله صورة المغرب العربي المتحد والذي يتجسم في كل يوم أكثر في حقيقته الملموسة، فكانت هذه الندوة مقرا لطرح مختلف القضايا التي تمس المغرب العربي وقضية استقلال الجزائر، كذلك تثبيت نتائج مؤتمر طنجة.

---

[1] المجاهد: ع26، المصدر نفسه، ص8.

الفصل الثالث

القضيــة الجزائرية في دورات هيئة الأمم

1. الدورة العاشرة و الحادية عشر
2. الدورة الثانية عشر و الثالثة عشر
3. الدورة الرابعة عشر و الخامسة عشر
4. الدورة السادسة عشر

الفصل الثالث: القضية الجزائرية في دورات هيئة الأمم

إن تدويل القضية الجزائرية على مستوى الأمم المتحدة، كان من الأمور التي تصدرت أهداف السياسة الخارجية لجبهة التحرير الوطني منذ تصريح أول نوفمبر 1954 و ذلك لإحداث موازاة بين العمل الداخلي و الخارجي، بتوسيع دائرة الحلفاء الطبيعيين، و جعل القضية الجزائرية أمام الرأي العام العالمي الذي تمثله هذه الهيئة الدولية، و من خلال ذلك التمكن من الرد على الموقف الفرنسي و أطروحاته "حرب الجزائر مسألة الداخلية" بهذا دخلت قضية الشعب الجزائري أروقة الأمم المتحدة و هذا ما سندرسه في هذا الفصل .

1- الدورة العاشرة: سبتمبر . نوفمبر 1955:

بعد التنسيق الذي حدث بين الدول العربية في لقاء باندونغ، كان مجالا لتصعيد النشاط الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني من جهة، و من جهة ثانية لعرض القضية الجزائرية على الأمم المتحدة.[1] و خلال هذه الدورة مثل الجزائر الوفد المكون من حسين آيت أحمد و محمد يزيد على رأس المكتب الإعلامي لجبهة التحرير الوطني.[2]

قدم مندوبو (14) دولة من الدول الإفريقية و الآسيوية التي حضرت مؤتمر باندونغ رسالة إلى الأمين العام يوم 29 جويلية طلبوا منه فيها إدراج قضية الجزائر في جدول أعمال الدورة العاشرة للجمعية العامة بناءً على تعليمات حكوماتها و هي: مصر، ليبيا، لبنان، سوريا، العراق، المملكة العربية السعودية، اليمن، إيران، أفغانستان، باكستان، الهند، بورما، تايلاندا و أندونيسيا.

لفت ممثلي المملكة العربية السعودية أنظار الأمم المتحدة إلى خطورة الحالة في الجزائر التي تهدد الأمن و السلام العالميين، غير أن هيئة الامم المتحدة أنهت دورتها دون أن تلتفت إلى الوضعية التي تعيشها الجزائر. [3]

---

[1] سليمان الشيخ: الجزائر تحمل السلاح، تر: محمد حافظ، دراسات في تاريخ المركز الوطني و الشؤون المسنحة، 2002، ص436.

[2] عمار ملاح: محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر 1954، دار الهدى للنشر و التوزيع، الجزائر، 2012، ص436.

[3] سليمان الشيخ: المرجع السابق، ص437.

كان موقف فرنسا من القضية الجزائرية خلال هذه الدورة اعتبرتها مشكلة داخلية، ولا يحق للأمم المتحدة أن تناقشها، لكن الحدث هب كالعاصفة على فرنسا فزحزحها بعنف و أظهر ضعفها البين، خاصة بعد رغبة دول العالم في الإطلاع على القضية الجزائرية، هذا ما جعل من وزير الخارجية الفرنسية ينسحب من الجلسة و يمتنع عن المشاركة في مناقشة المسائل الأخرى.[1]

في 25 نوفمبر 1955 قدم ممثل الهند السيد كريشنا مينون عريضة للجمعية العامة يطلب فيها إلغاء القضية الجزائرية من جدول الأعمال فوافقت الجمعية العامة على ذلك و أجلت القضية الجزائرية، كان سعي كريشنا مينون هذا تخفيفا من الوطأة التي أصابت فرنسا، و لأنها و عدت بحل المشكل بصفة مرضية للطرفين.[2]

كانت نتائج هذه المحاولة الأولى، فرغم أن القضية الجزائرية لم يدر حولها نقاش في هذه الدورة، إلا أن امتناع فرنسا من المشاركة دليل على خوفها من طرح المشكل أمام أنظار العالم، هذا الأخير أصبح يعلم و يحس بالخطر الذي يهدد الأمن الولي في الجزائر.

أما جبهة التحرير فتعتبر ذلك انتصارا أوليا للشعب الجزائري في المحافل الدولية، مما دفعها أن تكثف من مجهوداتها في سبيل القضية الجزائرية لتدويلها.

---

[1] محمد السعيد هارون: صدى القضية الجزائرية في المحافل الدولية، المجاهد، ع77، 2 جويلية 1982، ص78.

[2] المجاهد: تطور القضية الجزائرية أمام هيئة الأمم المتحدة،ع10، 5 سبتمبر 1957، ص9.

* **الدول المعارضة لتسجيل القضية:** أستراليا، بلجيكا، كندا، الشيلي، كولومبيا، كوبا، الدانمارك، الدومينيك، فرنسا، هايتي، هندوراس، لكسمبورغ، هولندا، بنما، نيكاراغوا، النرويج، ليبيرو، تركيا، إتحاد جنوب أفريقيا، بريطانيا و الولايات المتحدة.

الدول الموافقة: لبنان، المملكة العربية السعودية، العراق، اليمن، مصر، أفغانستان، الأرجنتين، بورما، روسيا البيضاء، إيران، تايلندا، أوكرانيا، ليبيريا، المكسيك، باكستان، الفلبين، بولونيا، الإتحاد السوفيتي، الأرغواي، يوغسلافيا.

الدول الممتنعة: الصين، سلفادور، إثيوبيا، البرغواي. أنظر، إسماعيل دبش: المرجع السابق، ص38.

الدورة الحادية عشر: جانفي . فيفري 1956

ساد في هذه الدورة المناخ المعادي للاحتلال بمختلف أشكاله، مما جعل وفد جبهة التحرير الوطني متفائلا بذلك، و خاصة بعد العدوان الثلاثي على قناة السويس في أكتوبر 1956، أما بالنسبة لوفد جبهة التحرير فقد قدم في 12 نوفمبر 1956 طلبا إلى رئيس الدورة ممضي من قبل محمد يزيد قصد عرض القضية الجزائرية[1] جاء فيه: "...إن الشعب الجزائري يؤيد بالإجماع هذا الطلب لأنه يعتبر أن تدخل هيئة الأمم المتحدة في خلاف الفرنسي الجزائري سيساهم في خلق الظروف المناسبة لتسوية تلك المشكلة تسوية سلمية .." [2]

عملت أيضا بعض الدول العربية منها المملكة العربية السعودية، مصر، الأردن، لبنان، ليبيا، العراق، و غيرها من الدول الأفريقية و الآسيوية على تقديم طلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة لإدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة الحادية عشر للجمعية العامة العادية[3]جاء فيه: " ... إن الدول الإفريقية الآسيوية كانت قد قبلت تأجيل دراسة القضية الجزائرية أثناء الدورة العاشرة للجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة، و ذلك على أمل رؤية فرنسا تستوحي رسالة هيئة الأمم المتحدة و تستغل تلك الفرصة لتتفاوض مع الممثلين الحقيقيين للشعب الجزائري حول تسوية سلمية تقوم على حق الجزائريين في الاستقلال و تقرير المصير، و كان الجزائريون أجمعون يقاسمونها هذا الأمل ... إن الحكومة الفرنسية قد خيبت الأمل في رؤية السلم في الجزائر..."[4] و قد قبل الطلب وقررت الجمعية العامة للأمم المتحدة و لأول مرة تسجيل القضية الجزائرية على جدول أعمالها.[5]

---

(1) عمار ملاح: المرجع السابق، ص220.

(2) المجاهد: ع13، 10 نوفمبر 1956، ص02.

(3) محمد علوان: الجزائر أمام الأمم المتحدة، تر: علي تابليت، مجلة الذاكرة، ع6، نوفمبر 2000، ص116.

(4) المجاهد، ع13، المصدر السابق، ص02.

(5) محمد السعيد هارون:المصدر السابق، ص79.

* **الدول الموافقة لعرض القضية الجزائرية خلال هذه الدورة:** أفغانستان، مصر، أندونيسيا، إيران، العراق ، لبنان، باكستان، المملكة العربية السعودية، سوريا، الأردن، ليبيا، اليمن، تايلندا.

** **الدول المعارضة:** تركيا، الفيليبين، الهند، سيلان، بريمانيا، نيبال، لاووس. أنظر عمار ملاح، ص220.

رفض مجلس الأمن في بادئ الأمر النظر في القضية متحججا بأن الوقت غير مناسب، إلا أن الكتلة الأفرو- آسيوية عادت من جديد بتقديم طلب في سبتمبر 1956 من أجل إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الهيئة و فعلا شرعت اللجنة السياسية في مناقشتها إبتداءاً من 04 إلى13 فيفري 1957.

قررت حكومة Guy Mollet الفرنسية أن لا تقاطع هذه الدورة عكس ما حدث في الدورة السابقة،[1] لكن رغم إتخاذها لموقف مغاير لموقفها السابق إلا أنها جندت كبار شخصياتها السياسية للقيام بالدعاية في العالم، فأوفدت وزير خارجيتها إلى أمريكا الجنوبية حيثت أظهرت بعض الدول إستعدادها لمؤازرة القضية الجزائرية،[2] و أرسلت جاك سوستيسل و الرياضي ميمون و عبد السلام قصد طرح نقاط أخرى للإبتعاد عن طرح حق الجزائريين في تقرير المصير إلا أن هذه الوفود الفرنسية فشلت في إقناع المجتمع الدولي.[3]

كل هذا يدل على أن فرنسا تعتقد اعتقادا جازما بالأهمية الكبرى التي تكتس بها القضية الجزائرية، و بالصعوبة الكبرى التي تجدها في إقناع غيرها بموقفها.

أستمعت الجمعية العامة إلى جميع البيانات التي أدلى بها المندوبون، و ناقشت قضية الجزائر طيلة عشرة أيام، و نظرا لأن الحالة في الجزائر تسبب كوارث و خسائر في الأرواح عبرت عن أملها في روح التعاون للوصول إلى حل سلمي ديمقراطي عادل بواسطة الوسائل المناسبة، و طبقا لمبادئ الأمم المتحدة و أصدرت قرارا بهذا الشأن جاء فيه: "إن الجمعية العامة التي استمعت إلى تصريحات الوفود المختلفة و ناقشت القضية الجزائرية، تعتبر أولا أن الحالة في الجزائر تسبب كثيرا من الآلام و الخسائر في الأرواح البشرية و تعبر عن أملها في إيجاد حل سلمي.."[4]

---

[1] محمد علوان، المرجع السابق، ص116.

[2] المجاهد،ع10 ، المصدر السابق،ص10.

[3] عمار بوحوش: التاريخ السياسي الجزائر من البداية إلى غاية 1962، دار المغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ص358.

[4] المجاهد: ع10 ، المصدر السابق،ص9.

إعتبرت الأوساط الفرنسية هذه العريضة كأجل أعطى لفرنسا لتصفي المشكل الجزائري مع الممثلين الحقيقيين للشعب الجزائري، و أن هذا الأجل سوف يعود بالخطر على فرنسا إذا هي تباطأت في إيجاد الحل المطلوب.

هكذا نجد أن القضية الجزائرية أصبحت قضية عالمية، و هذا يحطم الإدعاء الفرنسي بأن "القضية الجزائرية قضية داخلية" ثم إن مناقشة القضية الجزائرية في هيئة عالمية مدة عشرة أيام و اعتبارها من طرف أغلب الوفود كقضية تهدد الأمن العالمي بسبب الحرب القائمة، يعتبر اعترافا بوجود طرفين متحاربين أي أمتين مختلفتين و هذا تحطيم للإدعاء الفرنسي "الجزائر قطعة من فرنسا".[1]

[1] المجاهد: ع32، 19 نوفمبر 1958.

2- الدورة الثانية عشر: 13 ديسمبر 1957

وقع مصادقة الدورة الحادية عشرة على لائحة أكدت فيها ضرورة إيجاد حل سلمي و عادل للقضية الجزائرية، فإن فرنسا ظلت تماطل و تتذرع بالحجج الواهية، و مضت في حربها العدوانية ضد الشعب الجزائري و استغلت المهلة التي منحتها الأمم المتحدة للبحث عن حل سلمي للقضية الجزائرية بل لمحاولة حلها عسكريا قبل مجيء الدورة التالية للأمم المتحدة بتعميم حرب الإبادة،[1] الأمر الذي دفع بالعرب إلى تكثيف نشاطهم الدبلوماسي للتصدي للمراوغات الفرنسية، ففي 30 مارس 1957 وقعت كل من تونس و المغرب معاهدة في الرباط تعهدتا فيها لإيجاد حل عادل للقضية الجزائرية.[2]

كما قام مندوبو الدول الإفريقية و الآسيوية بفضح السياسة الاستعمارية الفرنسية التي تقوم على حرب الإبادة، و العمل على قمع الجزائريين أمام الرأي العالمي،[3] و قد ألقى السيد علي العربي ممثل ليبيا خطابا مطولا أمام الوفود المشاركة في هذه الدورة، وصف من خلاله الحرب التي تخوضها فرنسا في الجزائر بالحرب الاستعمارية، مكذبا ما تسميه فرنسا بعمليات التهدئة، أما المندوب التونسي سليم المنجي فقد تولى الرد على خطاب وزير الخارجية الفرنسي بيني الذي قال "بأن وجوده في هذه الجلسة ما هو إلا مجاملة للأمم المتحدة و ليس اعترافا بالتدخل في الشؤون الداخلية لفرنسا".[4]

في فيفري 1957 دعت 18 دولة أفرو- آسيوية هيئة الأمم المتحدة إلى دفع فرنسا الاعتراف بحق الجزائر في تقرير مصيرها، يتبع ذلك مفاوضات بين الطرفين و ضرورة وقف القتال، لكن وقوف الولايات المتحدة إلى جانب فرنسا، أدى لعدم حصول المشروع على أغلبية الأصوات.[5]

---

[1] المجاهد، ع32، المصدر السابق، ص5.

[2] المقاومة: ع14: 15 ديسمبر 1957، ص6.

[3] محمد السعيد هارون، المصدر السابق، ص75.

[4] المقاومة: المصدر السابق، ص6.

[5] أزغيدي محمد لحسن ، المرجع نفسه، ص170.

كما تقدمت 6 دول بمشروع آخر تحت رقم 197 تعبر فيه عن أملها في الوصول إلى حل سلمي ديمقراطي صودقت عليه بالأغلبية 41 صوت ضد 33 و امتناع ثلاث دول.[1]

أمام هذا الوضع و رغم اعتراف الولايات المتحدة بما يسود في الجزائر فإنها دعت إلى ضرورة الجلوس على طاولة المفاوضات،[2] لكن الكتلة الأفرو – آسيوية رفضت ذلك بإرسالها مذكرة احتجاج إلى الأمم المتحدة تضمنت: "... الجزائر ليست فرنسية و لا يمكن لأي كان أن يتجاهل الحرب الاستعمارية ضد الجزائريين..."[3]

هذا النشاط المكثف أدى إلى مصادقة الجمعية العامة بالإجماع يوم 10 ديسمبر 1957 إلى قرار وسط فيه توصيات نصت على ضرورة الحل السلمي للقضية الجزائرية، و الذي لا يتأتى إلا بالمفاوضات بين طرفي النزاع[4] و قد جاء في القرار "إن الجمعية العامة بعد أن ناقشت مسألة الجزائر تذكر بقرارها السابق في 05 فيفري 1957 و تعبر من جديد عن اهتمامها بالحالة في الجزائر و تأخذ بعين الاعتبار المساعي الحميدة المقدمة من طرف ملك المغرب و رئيس جمهورية تونس، كما تعبر عن أملها في أن تجري محادثات بروح من التعاون الفعلي و أن تتخذ الوسائل الكفيلة بالوصول إلى حل يتفق مع أهداف و مبادئ الأمم المتحدة".[5]

هكذا أوصى القرار الجديد للأمم المتحدة بوجوب التفاوض بين الطرفين المتنازعين كما اعترف ضمنيا في حق الجزائر في الحرية و السيادة الوطنية إذ أخذ بعين الاعتبار الوساطة التونسية المغربية التي نص فيها على أن قاعدة التفاوض الذي تسعى الوساطة لتحقيقه بين الطرفين هي الاعتراف بالسيادة الوطنية للشعب الجزائري رغم القرار الذي صدر عن هيئة الأمم إلا أن الحكومة الفرنسية استمرت في سياستها الاستعمارية فهذا

---

(1) مصطفى طلاس: الثورة الجزائرية، دار طلاس،دمشق سوريا، 1984، ص132.

(2) فوزية بوسباك : الثورة الجزائرية في المحافل الدولية، الذاكرة مجلة الدراسات التاريخية للمقاومة و الثورة الجزائرية، يصدرها المتحف الوطني للمجاهد، ع3، ص162.

(3) عمار بوحوش: ، المرجع السابق، ص171.

(4) عمر بوضربة: النشاط الدبلوماسي . الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية . سبتمبر 1958 جانفي 1960، دار الحكمة للنشر ، الجزائر ، ص194.

(5) المجاهد،ع10، المصدر السابق، ص11.

أصبح تقليدا جاريا عندها تتحرك أثناء انعقاد دورات الأمم المتحدة فتلوح بالوعود المبهمة و الحلول الغامضة، و هكذا فإن ما يأتي به ديغول ليس بالشيء الجديد بل يندرج في إطار السياسة التقليدية للاستعمار الفرنسي فهو يظهر بوجهين وجه يتقدم به للرأي العام العلمي الذي يرمي إليه بكلمات مغرقة في الغموض و الإبهام و قابلة لشتى التأويل و بالتالي يمكن استعمالها كسلاح في معركة الأمم المتحدة، و وجه آخر يسفر عنه إزاء الجزائر و هو الوجه الحقيقي العاري لديغول و سياسته الاستعمارية التي تقوم على تبني الأساليب العنيفة للاستعمار الفرنسي بإتباع سياسة الإبادة العسكرية و الإدماج السياسي القهري للشعب الجزائري و إنكار وجوده القومي و اتجاهه التاريخي.[1]

[1] المجاهد: ع32، المصدر السابق، ص6.

الدورة الثالثة عشر: 09 ديسمبر 1958

رغم القرارات الناجمة عن الدورات الثلاثة السابقة للأمم المتحدة، فإن القضية الجزائرية قد عادت للظهور مرة أخرى في جدول أعمال الدورة الثالثة عشر للجمعية العامة، حيث تولت 24 دولة إفريقية و آسيوية تقديم طلب التسجيل في 16 جويلية 1958، أما التسجيل الرسمي للقضية الجزائرية في جدول أعمال هذه الدورة تم في 22 سبتمبر 1958، و حاولت فرنسا عرقلة السير العادي للمداولات بانسحابها من المناقشات و عدم المشاركة في التصويت و في نفس الوقت قامت بممارسة الضغوط و المناورات في الكواليس قبل بداية الدورة.[1]

كانت هناك عوامل وتطورات كثيرة لصالح القضية الجزائرية وضد الموقف الفرنسي المتصلب ، منها التأييد العالمي للقضايا التحريرية بعد المجزرة التي حدثت في ساقية سيدي يوسف 08 فيفري 1958، وتأسيس الحكومة المؤقتة الجزائرية في سبتمبر 1958، وتطورت الدبلوماسية الجزائرية من خلال مؤتمر القاهرة من 22-28 أوت 1958 ومؤتمر طنجة 1958 ووصول ديغول إلى الحكم واعترافه من خلال تصريحه بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره في 16 سبتمبر 1959[2]

أثناء مناقشات الدورة تقدمت 17 دولة من الكتلة الأفرو-آسيوية بمشروع قرار ورد فيه أن على الأمم المتحدة الاعتراف بحق الشعب الجزائري في الاستقلال، وتعتبر استمرار الوضع الحالي في يشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين ، وبان الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية على استعداد للدخول في مفاوضات مع الحكومة الفرنسية قصد التوصل إلى حل يتماشى مع ما ورد في ميثاق الأمم المتحدة.[3]

لم تتقدم فرنسا بأي خطوة جديدة واستمرت الحرب في الجزائر لان حكومة ديغول كانت على يقين أن الدورة الثالثة عشر ستكون نتائجها كسابقاتها وان هناك حلفاء لها

---

(1) أحمد بن فليس: السياسة الدولية للحكومة المؤقتة الجزائرية من 1950 – 1962، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولي، جامعة الجزائر: الجزائر، ص96

(2) مولود قاسم نايت بلقاسم: ردود الفعل الأولية على غرة نوفمبر، الجزائر ، دار البعث1984،ص152.

(3) يحي بوعزيز: ثورات القرن العشرين-ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين-،ط.خ،عالم المعرفة للنشر والتوزيع،الجزائر،2009 ،ص451.

سيدافعون على مصالحها ، وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية هذه الأخيرة التي تجاهلت القضية الجزائرية ما دفع ممثلي الكتلة الأفرو-آسيوية إلى الاحتجاج والمطالبة بتسجيل القضية في جدول الأعمال ولو كقضية أخيرة .

حتى يتم عرقلة القضية الجزائرية عمدت فرنسا إلى سياسة الهروب ، وبالتالي لا يمكن مناقشة القضية في غياب الطرف الثاني المعني بها ، وهو ما جعل الحاضرين يتأسفون لهذا الموقف الذي لا يشرف فرنسا ولا تاريخها، إلا أن مندوبي الكتلة الأفرو-آسيوية قدموا تقارير وافية عن القضية الجزائرية وابدوا استيائهم من تصرفات فرنسا وحلفائها ، وتمسكوا في هذه الدورة بمبادئ وتوصيات الدورات السابقة ، مركزين في ذلك على مبدأ حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره .[1]

هكذا اختتمت الدورة الثالثة عشر ببلوغ وفد الحكومة الجزائرية إلى الأهداف المرجوة باتفاق كامل مع الوفود العربية و الأفرو-آسيوية وهي الاعتراف بها ولو ضمنيا في المؤسسة العالمية ، والاعتراف بحق الشعب الجزائري في الاستقلال، ووجوب التفاوض بين الطرفين.[2]

---

[1] احمد الشقيري: قصة الثورة الجزائرية من الاحتلال الى الاستقلال، دار العودة ، بيروت، (د-ت)، ص39-41.

[2] بسام العسلي: جبهة التحرير الوطني الجزائري ،دار النفائس للطباعة ، بيروت ، لبنان:1990، ص134.

3- الدورة الرابعة عشر: سبتمبر – ديسمبر 1959.

تميزت الظروف الدولية التي سجلت فيها القضية الجزائرية في هذه الدورة بظهور عدة معطيات حيث تقرر أن يقوم الأمين العام للأمم المتحدة "داغ همرشولد" بزيارة إلى فرنسا للتباحث مع مسئوليها بشان الوضع في الجزائر قبل مداولات الجمعية العامة حولها، وفي نفس الوقت الفترة شهدت الساحة الإفريقية انعقاد مؤتمر منروفيا، الذي شاركت فيه الحكومات المستقلة وبحضور وفد جزائري، هذه التطورات الايجابية لصالح القضية الجزائرية جعلت الصحف الفرنسية تتنبأ بان المرحلة التالية ستتعرض فيها فرنسا لأخطر موقف عرفته في تاريخها في هذه المنظمة. [1]

هكذا أثمرت جهود الكتلة الأفرو-آسيوية بتسجيل القضية الجزائرية في الدورة الرابعة عشر من عام 1959،وقد تزامن ذلك مع إعلان الرئيس الفرنسي الجنرال ديغول اعترافه بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره من خلال تصريحه الرسمي في 16 سبتمبر 1959 الذي جاء فيه:'إذ قدر لي الله الحياة فإنني ألزم نفسي بان أسال الجزائريين ما يريدونه في النهاية ، وان اطلب من الفرنسيين أن يؤيدوا ما يختاره الجزائريون.[2]

تدخلت الكتلة الأفرو-آسيوية (22دولة) ممثلة بالمندوب الباكستاني بالنيابة الذي دعا إلى ضرورة الدخول في مفاوضات من اجل تقرير حق الشعب الجزائري وتحديد شروط وقف إطلاق النار.[3] كذلك عبر عن هذا الأمل ممثل المملكة العربية السعودية في تدخله أثناء الجلسة قائلا: "سيدي الرئيس، ليس هذا وقت تصفية الحساب، وليس هذا وقت إدانة المخطئ ومكافأة المصيب...نحن نؤثر أن ننظر إلى الأمام...أن ننظر إلى المستقبل يطوي ذكريات الماضي، ويشفي الجراح،إلى مستقبل يبني الثقة والصداقة...ويدافع عن هذه الروح الخيرة، سنبدأ من اليوم السادس عشر من سبتمبر 1959.[4] وهو اليوم الذي أعلن فيه الجنرال ديغول سياسته التي يعترف فيها بحق

---

[1] المجاهد، ع47، 27جويلية 1959.

[2] احمد الشقيري: المصدر السابق، ص68.

[3] سليمان الشيخ: المرجع السابق، ص440.

[4] احمد الشقيري: المصدر السابق، ص67.

الشعب الجزائري في تقرير المصير... اجل سيبدأ من عام 1959 لا من عام 1830، من عام الاعتراف بحق تقرير المصير ، لا من عام انتهاك حق تقرير المصير..." [1]

غير أن سياسة فرنسا الرامية إلى إبقاء الجزائر تحت سيطرتها لم تتغير ، في أن الجنرال ديغول في محادثاته مع همرشولد كان يزعم أن صفحة القتال قد انتهت في الداخل ، وان جبهة التحرير الوطني قد اختفت في الخارج ، وان القضية الجزائرية هي قضية فرنسية داخلية.[2]

كان رد جبهة التحرير على تصريح الرئيس الفرنسي ديغول صريحا وواضحا حيث اعتبرته الجبهة قاعدة صالحة للمناقشة والتفاؤل، لأنه ومهما كانت مراميه، يعترف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، وأكدت للعالم كله أن الحكومة الجزائرية المؤقتة هي القوة المقابلة ، وهي الطرف الثاني الذي لا يستطيع احد تجاهله، وأصدرت بيانا ردت فيه على ما جاء في بيان الرئيس الفرنسي ديغول.[3]

نظرا لأهمية بيان الحكومة المؤقتة سارعت العديد من الصحف إلى نشره كاملا منها على وجه التحديد الصحف الفرنسية ذاتها، كذلك علقت من جهتها الصحف الدولية على البيان ، منها صحيفة واشنطن بوست الأمريكية التي كتبت: "أن موقف جبهة التحرير الوطني مشجع إلى درجة لم تكن تحلم بها..."[4]

في ختام الدورة أكمل احمد الشقيري بيانه بقوله: "أننا على أمل كبير أننا سنهنئ قريبا الجمهورية الفرنسية والجمهورية الجزائرية عن طريق وفديهما وهما يجلسان في هذه القاعة على نجاح مفاوضاتهما ووصولهما إلى اتفاق كامل بينهما...[5] وسيكون ذلك اليوم من الأيام المجيدة في تاريخ الأمم المتحدة...".

---

(1) المصدر نفسه، ص66.

(2) المجاهد: ع47: المصدر السابق، ص2-1.

(3) المجاهد: ع52 ، 5 اكتوبر 1959، ص1.

(4) المصدر نفسه، ص9.

(5) احمد الشقيري: المصدر السابق، ص95.

الدورة الخامسة عشر (ديسمبر1960):

عادت القضية الجزائرية للظهور مجددا في الدورة الخامسة عشر للأمم المتحدة حيث تم التطرق لها اثر الطلب الذي تقدمت به (25) دولة من الكتلة الأفرو-أسيوية[1] قصد إدراج القضية في جدول أعمال هيئة الأمم المتحدة داعين إلى تطبيق حق تقرير المصير على الشعب الجزائري.[2]

تم التصويت على المشروع ب68 صوت ضد 27 وامتناع8 وفود ويعتبر تصويت الأمم المتحدة على مساندة القضية نصرا كبيرا للثورة الجزائرية ، لكن فرنسا حاولت فصل الصحراء الجزائرية عن الشمال لغناها بالبترول ، فكانت مظاهرات 11 ديسمبر 1960 من أهم الأحداث التي شهدتها المدن الجزائرية.[3] والتي أحدثت صدى كبير على الصعيد الدولي، وهو ما استثمر بفعالية لانتزاع الاعتراف الرسمي من الهيئة الأممية بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره.

تميزت هذه الدورة بالتدخلات الايجابية لممثلي كل الدول العربية الذين حضروا مناقشة القضية الجزائرية وتنافسوا في الدفاع عنها ، منتقدين تجاهل فرنسا الاستجابة لحق الشعب الجزائري في الحرية والاستقلال، مصرين على ضرورة منح هذا الشعب حقه الشرعي في تقرير المصير ، وفق ما تنص عليه مبادئ هيئة الأمم المتحدة.[4]

أيضا تقدت الدول الأفرو-أسيوية بمشروع ينص على ضرورة إجراء استفتاء تحت إشراف الأمم المتحدة.[5] لعدم الثقة في نزاهة فرنسا المعروفة بتزوير الانتخابات وقد حذرت جريدة المجاهد من هذا التزييف فكتبت مقالا تحت عنوان لماذا نطالب بالضمانات

---

(1) غضبان مبروك: المجتمع الدولي الأصول والتطور والأشخاص، ج2، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ص455.

(2) مريم صغير: مرجع سابق،ص336.

(3) فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية، سلسلة الملتقيات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، ص53.

(4) مريم صغير: المرجع السابق، ص338.

(5) بسام العسلي : الاستعمار الفرنسي ، مواجهات الثورة الجزائرية ، بيروت،دار النفائس،(د.ت)، ص133.

في الاستفتاء قائلة: تزييف الانتخابات بالجزائر آمر معروف ومؤكد أن ذلك من العوامل الأساسية التي دفعت الشعب الجزائري إلى حمل السلاح. [1]

لهذا ادخل على المشروع تعديلات وتم حذف الفقرة التي تنص على مسؤولية الأمم المتحدة على الاستفتاء والإقرار على مساهمتها في إنجاحه. [2]

أهم ما ميز هذه الدورة هو القرار الذي صدر عن الجمعية العامة في 19 ديسمبر 1960 والذي تضمن: "أن الجمعية العامة تعترف بحق الشعب الجزائري بتقرير المصير والاستقلال. أن الجمعية العامة تعترف بان على الأمم المتحدة مسؤولية في المساهمة في تنفيذ حق الشعب الجزائري بكل نجاح وعدالة.[3]

---

[1] المجاهد ، العدد52، 5 اكتوبر1959.

[2] بسام العسلي: الاستعمار الفرنسي ، المرجع السابق، ص133.

[3] مريم صغير : المرجع السابق، ص343.

4- الدورة السادسة عشر: نوفمبر – ديسمبر 1961:

مكنت الإستراتيجية الدبلوماسية التي تبنتها الحكومة المؤقتة الجزائرية من إيصال القضية الجزائرية إلى الدورة السادسة عشر ويعتبر ذلك انتصارا دبلوماسيا ما كان ليتحقق لولا الانتصارات السياسية والعسكرية في الميدان.[1]

جاء عرض القضية في الدورة الأخيرة بناء على طلب تقدمت به 42 دولة أسيوية وافريقية إلى الجمعية العامة تسألها فيه العودة إلى بحث القضية الجزائرية في دورتها السادسة عشر.[2] كما ذكر في الطلب : "أن المفاوضات التي دارت بين ممثلي الحكومتين الجزائرية والفرنسية في كل من "إفيان" و "لوفران" لم تؤدي إلى نتيجة مثمرة، وأن الحرب مازالت مستمرة، مما يهدد الأمن والسلم الدوليين " فوافقت الجمعية العامة على بحث القضية وإحالتها إلى اللجنة السياسية لمناقشتها.[3]

قبل أن تبدأ المناقشات بأيام قليلة، وصل وفد من الحكومة الجزائرية المؤقتة برئاسة السيد محمد يزيد وزير الاستعلامات لمساعدة الوفد الدائم في طريقة عرضه القضية الجزائرية لإثبات نجاحها، فكان لمجيئه اثر في تضاعف الجهود التي أدت إلى النصر الكبير الذي حققته القضية في الأيام الأخيرة من الدورة.[4]

في 14 نوفمبر 1961 تم عرض القضية أمام اللجنة، وتركزت التدخلات على وجوب الإسراع في المفاوضات بين الجزائر وفرنسا، تنفيذا لقرارات الأمم المتحدة السابقة للوصول إلى نتيجة تضمن حق الجزائريين في تقرير مصيرهم، ضمن الوحدة الترابية الجزائرية.[5]

إن مناقشات هذه الدورة لم تطل ولم تحتد نظرا لكون المناقشات بين الطرفين كانت قريبة من التوصل إلى الحل الذي انتهت إليه بذلك مساء18 مارس 1962، وهو

---

[1] غضبان مبروك: المرجع السابق، ص485.

[2] مريم صغير: المرجع السابق، ص70.

[3] خيري خماد: قضايا في الأمم المتحدة ، المكتب التجاري للمنشورات ، لبنان، (د.ت)، ص403.

[4] المرجع نفسه، ص411.

[5] بسام العسلي : جبهة التحرير الوطني ، المرجع السابق، ص172.

إيقاف القتال وتنظيم استفتاء تقرير المصير الذي أدى إلى استقلال الجزائر في مطلع شهر جويلية 1962م.[1]

دخلت الجزائر دورة 1962، وهي تحمل أوراق اعتمادها كدولة كاملة السيادة لتحتل مقعدها في هيئة الأمم المتحدة، بفضل الدعم اللامشروط لها من طرف الكتلة الأفرو-آسياوية في المحافل الدولية، وبهذا الانتصار انضمت الجزائر إلى الأمم المتحدة وأصبحت لها كامل العضوية ، وفي هذه الدورة تدخل الأستاذ الشقيري كعادته في شهر أكتوبر 1962 قائلا:"ها قد جاءت إليكم الجزائر...أنها الجمهورية الجزائرية...الدولة الإفريقية المغربية العربية وقد حققت كامل حريتها وسيادتها واستقلالها...ها قد جاءت إليكم الجزائر وقد أعلنت عشية استقلالها سياستها القومية وفي طليعتها الحياد الايجابي وعدم الانحياز...إننا معتزون بانتصار الشعب الجزائري الشقيق فخورين ببطولته مبتهجون بنضاله المجيد..."[2]

في الأخير نقول بان هيئة الأمم المتحدة كانت أهم آلية عولت عليها جبهة التحرير الوطني ثم الحكومة المؤقتة في إطار سعيها لتدويل القضية الجزائرية فكانت جلسات الهيئة بمثابة المرآة للعالم تعكس حالة الشعب الجزائري ومعاناته.[3]

ففي الدورات الست التي نوقشت فيها القضية الجزائرية استطاعت هذه الأخيرة تحقيق عدة نتائج نلخصها فيما يلي:

_دورتان11و12 1956-1957: كانت القضية الجزائرية تحت الملاحظات والنضج السياسي.

_ دورتان13و14 1958-1959: أكدت جمعية الأمم المتحدة مسؤولياتها تجاه القضية الجزائرية والاهتمام المتزايد للمجموعة الدولية لحرب الجزائر.

---

[1] يحي بوعزيز : المرجع السابق، ص299.

[2] مريم صغير: المواقف الدولية، المرجع السابق، ص348.

[3] عمر بوضربة: المرجع السابق، ص192

_ دورتان15و16 1960–1962: عززت وأكدت مسؤولية جمعية الأمم المتحدة لحل القضية وجعل حد للصراع القائم بين فرنسا الاستعمارية والشعب الجزائري الذي أراد حريته واستقلاله.[1]

بهذا استطاعت القضية الجزائرية أن تفرض نفسها تدريجيا في دورات الأمم المتحدة منذ أن عرضت أول مرة سنة 1955، وكان ذلك نتيجة الجهود الدبلوماسية للحكومة المؤقتة وسياستها التي تبنتها بمساعدة الكتلة الأفرو–آسيوية ، حيث استطاعت كسر الادعاءات الفرنسية وتحطيم كل المقولات المضللة والمناورات التي استهدفت تمييع القضية الجزائرية والبقاء على سياسة الأمر الواقع التي أوجبها الاستعمار.

---

[1] عمر بوضربة : المرجع السابق، ص192

الخـــــاتمة

خـــــاتمة :

بعد دراسة الموضوع ومحاولة البحث في مختلف جوانبه توصلت إلى النتائج التالية:

- تهدف الثورة الجزائرية إلى تحقيق القيم الإنسانية وتطبيق قوانين احترام حقوق الإنسان على أمة وشعب واسترجاع سيادة دولة، وتعتبر من الأحداث العالمية الكبرى في التاريخ الحديث و المعاصر، وذلك لم يكن صدفة أو اعتباطا وإنما كان نتويجا لتضحيات جسام بذلها الشعب الجزائري من أجل حريته واسترجاع كرامته، لأن الحركة الوطنية الجزائرية في تطورها وتبلورها استطاعت أن تشكل ذهنية جديدة لدى قادة الأمة وشعبها ألا وهي ذهنية السيادة الوطنية وضرورة بعث الدولة الجزائرية إلى الوجود من جديد، وهذا الاقتناع الأصيل في نفوس محبي الحرية هو الذي أعطى القادة دافعا قويا لإعلان الثورة.
- كان لإعلان الثورة المجيدة 1954 بالجزائر رد فعل قوي و مساندة من طرف الكتلة الأفرو-آسيوية والدول العربية والإسلامية سياسيا، إعلاميا و عسكريا، أما رد الفعل الفرنسي فلقد جاء عنيفا سياسيا، إعلاميا وعسكريا وتميز بالتطرف والراديكالية تجاه المطالب الوطنية التي كانت تعبر عنها الثورة التحريرية.
- أثبتت الكتلة الأفرو-آسيوية منذ نشأتها تأييدها لحركات التحرر من خلال دعمها المادي والمعنوي، خاصة المسألة الجزائرية التي أولت لها إهتماما بالغا لأنها كانت تستند إلى حقائق يؤيدها القانون الدولي، فالسيادة الجزائرية كامنة في الشعب الجزائري، وجودها مرهون بوجوده وما إدعاءات فرنسا بأحقية ضمها للقطر الجزائري إلا عملا مناف لذلك القانون وبالتالي فإن الوجود الفرنسي بها كان وجودا مؤقتا مصيره الزوال.
- أكدت هذه الكتلة دعمها المتواصل للقضية الجزائرية من خلال مؤتمراتها المختلفة، فمؤتمر باندونغ بأندونيسيا كان بمثابة الأرضية للقضية الجزائرية لدخول المحافل الدولية فهو أول مؤتمر يعطي الثورة الجزائرية قيمتها الحقيقية ويعرف بها على الصعيد العالمي لتنطلق من بعده إلى المؤتمرات العالمية الأخرى وتدخل دورات هيئة الأمم المتحدة والتي أخذت الكتلة على عاتقها عرض المسألة الجزائرية في جلساتها والتصويت لصالحها

لتشكل أداة ضغط كبير على المنظمة مما جعلها تعدل من قراراتها وتحاول قدر الإمكان جعلها توفيقية ترضي جميع الأطراف.

لا شك أن ما جسدته تلك المساعي من مطالبة بعض أعضاء الكتلة من الولايات المتحدة الأمريكية اتخاذ موقف حازم تجاه الوضع دليل قوة يحسب لها، الأمر الذي جعل السياسة الأمريكية تسير حسب الظروف الطارئة، إذ لا تهمها المسألة في شيء خاصة وأن الوجود الفرنسي بالجزائر يخدم سياستها لذا كانت تتدخل بما يخدم مصالحها فقط وكما نعلم ليس من مصلحتها أبدا تنصيب العداء لدول الكتلة الأفرو-آسيوية، خاصة إذا علمنا أن علاقتها مع الإتحاد السوفياتي تمشي في منحنى تصاعدي، إذ أصبح هذا الأخير قوة أساسية تدعم قوى الاستقلال والتحرر ضد العنصرية والاستعمار.

لذلك لا ننكر دور الدبلوماسية الجزائرية التي برهنت عن كفاءة عالية في هذا الإطار وإنما نقول أن الكتلة الأفرو-آسيوية جعلت تلك المهمة أسهل، إذ فتحت أمامها آفاق التدويل التي تصبو إليها من خلال التأكيد على عدالة المسألة في مختلف المحافل الدولية.

أما عن مساعي الدول العربية من أجل تدويل القضية الجزائرية وتبيين عدالتها في المحافل الدولية فقد كانت الجامعة العربية خير عون فمنذ نشأتها سنة 1945 اهتمت بالتطورات التي شهدتها الساحة الجزائرية، حيث أصبحت القضية الجزائرية منذ 1955 قضية أساسية في جدول أعمال دوراتها فنظرا للأهمية التي تكتسبها الجامعة بالنسبة للوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني ومن أجل الوصول لباقي الدول العربية طلبا لمزيد من الدعم والمساندة فقد ثابر الوفد على الإتصال والتواصل معها وهو ما مكن الحكومة المؤقتة الجزائرية فيما بعد من نيل منصب عضو مراقب ثم عضو دائم فيها وقد ذكر السيد فرحات عباس عن الجامعة ودورها في دعم الحركة التحررية الجزائرية قائلا: "إن أثر الجهود التي بذلتها الجامعة العربية لتحرير شعوبها من رقبة الاستعمار يمتد إلينا نحن الجزائريون بوصفنا شعبا مستعمرا فضلا عن ما يجمعنا من الأواصر الثقافية والروحية..."

أكدت المواقف الرسمية لبلدان المغرب العربي إهتماما متزايدا للقضية الجزائرية مع تأييد مجمل مطالبها السياسية وأظهرت استنكارها للسياسة الفرنسية المنتهجة بالجزائر من خلال إقامتها العديد من المؤتمرات التي كان لها دور فعال في عرض القضية الجزائرية

وإيصالها للرأي العام العالمي، بهذا فشلت سياسة فرنسا في عزل الثورة الجزائرية على المغرب العربي فقد استطاعت البلدان الشقيقة أن تبقي على وحدة المغرب العربي، رغم إقامة مناطق محرمة والأسلاك الشائكة واضطهاد الشعب الجزائري والتحرش بسيادة هذه البلدان لكن هذا ما زاد من مظاهر التلاحم الشعبي والحكومي مع الثورة الجزائرية.

لعبت الدبلوماسية الجزائرية دورا مهما في تدويل القضية الجزائرية في مختلف المحافل الدولية بفضل وعيها السياسي وتفهمها لأساليب الاستعمار ومناوراته وبفضل الكتلة الأفرو-آسيوية استطاعت الوصول لهيئة الأمم حيث عرضت القضية الجزائرية في الدورة الحادية عشر وأوصت الجمعية بالبحث عن حل سلمي وديمقراطي هذا بعد أن رفضت تسجيلها في الدورة العاشرة للاختلاف الذي حدث في المواقف الدولية.

أما الدورة الثانية عشر فقد تقدم فيها توصية مشابهة للدورة الحادية عشر والدورة الثالثة عشر تقرر فيها حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره والدورة الرابعة عشر أوصت الجمعية بالبحث عن حل يرضي الطرفين والدخول في مفاوضات.

وما يمكن استنتاجه من الدورة الخامسة عشر أن الكتلة الأفرو-آسيوية اتفقت على ضرورة الاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير المصير والاستقلال مما أدى إلى قيام استفتاء بالجزائر وإشراف الأمم المتحدة على تنظيمه.

أما الدورة السادسة عشر فمن خلالها وافقت الجمعية العامة بالأغلبية على حق تقرير المصير واستقلال الجزائر في إطار الوحدة الترابية للجزائر.

في الأخير نقول بأن حنكة الجزائريين التفاوضية ودعم الدول العربية والكتلة الأفرو-آسيوية من خلال مجموعة 'باندونغ" ساعدت القضية على المضي إلى الأمام لتحقق انتصارا كبيرا على طريق الحل السياسي للثورة الذي انتزعته بعد سنوات من النضال والتضحيات.

بسم الله الرحمن الرحيم

نداء إلى الشعب الجزائري

هذا هو نص أول نداء وجهته الكتابة الدائمة لجبهة التحرير الوطني إلى الشعب الجزائري في أول نوفمبر 1954

أيها الشعب الجزائري.

أيها المناضلون من أجل القضية الوطنية.

أنتم الذين ستتلقون من مناضلين منكم بثاتا، فهي الشعب بصفة عامة، والمناضلين بصفة خاصة. نطلب أن نعرض عليكم من تشريد هذا الإعلان هو أن نوضح لكم الأسباب العميقة التي دفعتنا إلى العمل بأن نضع لكم ثم أخيرا الهدف من عملنا، ومضمونات رجهة نظرنا الأساسية التي دفعتنا إلى الاستقلال الوطني في إطار المثل الديمقراطي، وأخيرا أيضا هو أن نحدد لكم الإطار الذي يمكن أن توظفوا فيه الأعمال الوطنية وسلاوة الأفراد الذين يمكن تطبيق السياسة الآتية بنجاح.

نحن نعتبر أن كل شيء يبدأ من الحركة الوطنية. بعد مراحل من الكفاح. فقد أدرك الشعب الجزائري بأن الحركة الوطنية الحقيقية هي التي تأخذ بعين الاعتبار في كل لحظة من تاريخها الظروف الموضوعية للبلاد وطبيعة الجماهير التي تريد تعبئتها من أجل التحرير. فإذا كان الهدف أي حركة ثورية هو خلق الظروف الثورية للقيام بعملية تحريرية، فإننا نعتبر أن الشعب الجزائري في أوساطه الناضجة ضمنا يحمل قضية الاستقلال والعمل. أما في الأوساط الجماهيرية فإن الافتقار إلى منهج سياسي يربط بين المسائل الثانوية التي من بينها الحريات الديمقراطية وخاصة من طرف الجزائريين العرب والمسلمين.

إن أحداث المغرب وتونس بما دلا أنها إن هذا الصدد، فهي تمثل بصورة مراحل الكفاح التحريري في شمال إفريقيا، وبما الأخطر في هذا الميدان أننا منذ مئة عاملة أول الناضلين إلى الوحدة في العمل هذه الوحدة التي لم يتح لها أبدا الفرصة لتحقيق نفسها بين الأقطار الثلاثة.

إن كل واحد منها اتخذ اليوم في هذا السبيل، المغرب الأقصى يشن حربا مزعجة ضد الركب الفرنسي، وتونس تناضل من أجل استرجاع حريتها المغتصبة، وهكذا فإن حركتنا الوطنية قد وجدت نفسها مضطرة، نتيجة السنوات طويلة من الجمود والرجعية، وبسببها هي بصورة من مختلف الرأي العام الصحيح، قد تجاوزت الأحداث الأمر الذي جعل الاستعمار يطير فرحا ظنا منه أنه قد أخر أصبحهم انتصارا ضد هذه الطليعة الجزائرية.

إن المرحلة خطيرة.

أمام ضد الوحدة التي يخشى أن يصطدم بها سيكون لا محالة، وأن مجموعة من الشباب المتسرع قد اندفعوا في الماضي الواعد الذي سمت على أغلب العناصر التي لا تزال سالمة وسمعة، إن ثورات قد خان لإخراج الحركة الوطنية من المأزق الذي وقعت فيه بسبب الانشقاقات التي أثيرت لدى الزعماء التاريخيين الذين يأخذ بعين الاعتبار الظروف الدولية الحالية وبالتالي الوسائل الضرورية لقيادة الثورة والوسائل الوحيدة الكفيلة بإنقاذ الهوية الوطنية بواسطة التحرير الوطني.

وبهذه الصدد فإننا نوضح بما يلي:

إن حركتنا قد وضعت نفسها على الصعيد الوطني تحت رعاية الله والسلطة، إن حركتنا قد وضعت نفسها على الصعيد الوطني فوق كل الاعتبارات الشخصية والمغامرة تفضيلا الأشخاص والشهرة، وبذلك فهي مزودة بفقط من الاستعداد الذي هو السلاح الوحيد الذي يضمن أمام وسائل الكفاح السلمية أن يمنح أدنى حرية.

ونظرا إن هذه أسباب كافية لتحليل حركتنا التحريرية تحت اسم «جبهة التحرير الوطني».

وبذلك سوف تتوحد من جميع التيارات المتصلة، وتتيح الفرصة لجميع المواطنين الجزائريين من جميع الفئات الاجتماعية، وحتى الأحزاب والحركات الجزائرية، أن تشعر بالكفاح التحريري دون أدنى اعتبار آخر.

ولكي نبين بوضوح هدفنا فإننا نشير فيما يلي الخطوط الأساسية لبرنامجنا السياسي.

الأهداف: الاستقلال الوطني بواسطة:

1. إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة، ضمن أطار المبادئ الإسلامية.
2. احترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني.

الأهداف الداخلية: 1. التغيير السياسي بواسطة تعبئة كل القوى الوطنية التي تحقق هدفها وتقف على رأس الشعب بأسره ولا سيما في نضاله الحالي.

2. تجنيد وتعليم جميع الطاقات الكفيلة لدى الشعب الجزائري لتحمية النظام الاستعماري.

الأهداف الخارجية: 1. تدويل القضية الجزائرية.

2. تحقيق وحدة شمال إفريقيا في أطارها العربي الإسلامي.

3. في إطار ميثاق الأمم المتحدة تؤكد استعدادنا الفعال بقضية جميع الأمم التي تناضل من أجل تثبيت الديمقراطية.

وسائل الكفاح: القيام بكافة المبادئ الثورية واستعمال الوسائل الملائمة والضرورية، بالتعبئة جميع الوسائل لإنجاح الكفاح بجميع الوسائل حتى تحقيق هدفنا.

إن جبهة التحرير الوطني التي تحقق هدفها يجب عليها أن تجند خمسين ألف مناضل وقت واحد، العمل بالتخطيط سواء في الميدان السياسي أو في ميدان العمل المسلح، والعمل في الخارج لجعل القضية الجزائرية حقيقية وقائمة في العالم كله، وذلك بمساندة كل الطاقات الطيبة.

إن هذه مهمة شاقة ذات طابع عنيف، وتتطلب كل القوى وتعبئة كل الموارد الوطنية، وتعبئة كل الكفاح سيكون طويلا وذا الصبر مختلف.

إن الحرب ضد الشعوب المستعمرة تتطلب كل الوسائل، والدليل على ذلك هو الحرب الهندية الصينية، وبالمثل الاستعمار الفرنسي يواجه الدعاء، فلقد أعاد الاستطلاع قضية وطنية مشروعة للمناقشة، إذا كانت هذه المسألات تحتم رفعها الأمم المتحدة، وقد أن يكون للشعب الذي تضطهده أن يقرر مصيره بما يقتضيها.

مبادئ الأساسية:

1. الاعتراف بالجنسية الجزائرية بطابعها العنيف وحقيقتها، معلنة بذلك كل الأقوال والقرارات والقوانين التي تجعل من الجزائر أرضا فرنسية وتسم الجزائريين بالخرافات والذلة، وتدين السيادات للشعب الجزائري.
2. فتح مفاوضات مع الشخصيات المعترف من طرف الشعب الجزائري على أساس الاعتراف بالسيادة الجزائرية وحدة لا تتجزأ.
3. ستكون جيش الأمة وذلك بإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين ورفع كل الإجراءات الخاصة وإيقاف كل مطاردة ضد القوات المكافحة.

مبادئ السياسية:

1. عن الحريات الفردية، فإنها كانت أن الحريات الأساسية والمحصل عليها مجازفة، ستحترم وكذلك الأمر بالنسبة للأشخاص والممتلكات.
2. جميع الفرنسيين الذين يرغبون في البقاء بالجزائر يكونون لهم الاختيار بين جنسيتهم الأصلية ويكسبون بها الى كأجانب مقيمين أو الجنسية الجزائرية وهم يختارون الجنسية الجزائرية يعاملون كإخوان لهم لهم نفس الحقوق وعليهم من واجبات.
3. شاملة التي ستعقد بين فرنسا والجزائر تكون موضوع اتفاق بين الطرفين المتعاقدين على أساس المساواة والاحترام المتبادل.

أيها الجزائريون والجزائريات في أنحاء هذه الرقعة، وأينما كنتم، إن هذا هو برنامجنا الوطني الذي نقترح عليه أن تلتف حوله جبهة التحرير الوطني، وأن تدعم جيش التحرير الوطني، وأن تساعدهما بكل قوتها.

نحن واثقون من أنكم ستلبون نداءنا بدون تردد، وأن جميع الوطنيين والوطنيات الذين يتحملون مسؤولياتهم في هذه الساعة التاريخية من حياة أمتنا، سيضعون أنفسهم بأجمعهم تحت راية جبهة التحرير الوطني، وأن المعركة التي ستخوضونها ستكون مشرفة، وأن نتيجتها ستكون الاستقلال الوطني وتحقيق الدولة الجزائرية الديمقراطية والاجتماعية في إطار المبادئ الإسلامية.

فليحيا الجزائر المسلمة.

فليحيا جيش التحرير الوطني.

فليحيا الحرية.

فليحيا الاستقلال.

1 نوفمبر 1954

الأمانة الوطنية

إعداد: المتحف الوطني للمجاهد، وزارة المجاهدين، قطاع غرداية

ملحق 01: بيان أول نوفمبر.

الملحق رقم:02

كرونولوجيا العمل الدبلوماسي أثناء الثورة

1-مؤتمر باندونغ في 8 أفريل 1955 وحضرته الجبهة بصفة مراقب.

2-مؤتمر الشعوب الأفروآسيوية في 26 ديسمبر 1957، في القاهرة حضرته الجبهة كعنصر عامل جاء فيه ما يلي " للشعب الجزائري حق مشروع في الاستقلال والسيادة الوطنية".

3-مؤتمر أكرا في غانا في 5 أفريل 1958 من نتائجه، دعمه المطلق للجزائر.

4-مؤتمر طنجة في المغرب 27 أفريل 1958.

5-مؤتمر تونس في 17 جوان 1958، وقد ضم دول المغرب العربي.

6-مؤتمر الشعوب الافريقية في أكرا، ديسمبر 1958، وكان رئيس الوفد الجزائري فيه الدكتور فرانتز فانون.

7-مؤتمر الطلبة الأفارقة في تونس، 1 أوت 1959.

8-مؤتمر مونروفيا (ليبيريا)، في 4 أوت 1959، شارك الوفد الجزائري بصفة رسمية، ورفع العلم الجزائري خلال أعمال المؤتمر إلى جانب أعلام الدول الأخرى.

9-مؤتمر الشعوب الافريقية بتونس في 25 جانفي 1960.

10-مؤتمر التضامن الشعوب الأفروآسيوية في كوناكري (غينيا)، في 11 أفريل 1960، أوصى جميع الحكومات في العالم بالاعتراف رسمياً بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

11-مؤتمر دول عدم الانحياز في بلغراد 16 ديسمبر 1961.

بالإضافة إلى هذه المؤتمرات كانت الثورة الجزائرية ممثلة في أعمال منظمة الأمم المتحدة كلما توقشت فيها القضية الجزائرية، فكان الوفد الجزائري يحضر بعض المداولات إنما دعي إلى ذلك من طرف المنظمة وفي غير هذه الأحوال كان الوفد الجزائري يندمج عادة في أحد الوفود العربية وفيما يلي بيان عن دورات الأمم المتحدة الخاصة بالجزائر من عام 1955-1961.

1-الدورة العاشرة(من سبتمبر -نوفمبر 1955)

2-الدورة الحادية عشر (جانفي- فيفري1956)

3-الدورة الثانية عشر (13 ديسمبر 1957)

4-الدورة الثالثة عشر (9 ديسمبر 1957)

5-الدورة الرابعة عشر (سبتمبر -ديسمبر 1959)

6-الدورة الخامسة عشر (ديسمبر 1960)

7-الدورة السادية عشر (نوفمبر- ديسمبر 1961).

ملتقى: الدبلوماسية الجزائرية من 1830-1962، دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول التطور الدبلوماسي، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، ص ص، 161، 162 و 163.

خطاب الرئيس عباس في مؤتمر الدار البيضاء

نص الخطاب الذي القاه الرئيس فرحات عباس في الجلسة الختامية لمؤتمر الدار البيضاء

صاحب الجلالة
اصحاب الفخامة

في ختام هذا المؤتمر ، اسمحوا لي ان اعبر عن شكري وامتناني العميق لصاحب الجلالة محمد الخامس للفرصة التي اتاحها لنا بالاجتماع في ارض افريقية للتشاور والتداول في مصير شعوبنا ولايجاد الوسائل الكفيلة بوضع حد للاضطهاد والاستغلال اللذين تعانيهما شعوبنا منذ قرون عديدة

واحب ايضا ان اقدم تشكراتي الصادقة الى الشعب المغربي الشقيق على الاستقبال الاخوي الحار الذي اعده لكل الوفود

وفيما يخص الوفد الجزائري فاني اعلم ان مظاهر العطف والتضامن توجه من خلال اشخاصنا المتواضعين الى الشعب الجزائري البطل الذي يكافح منذ ست سنوات ضد عدو جبار من اجل حريته وكرامته

ان حضور الجزائر في هذا المؤتمر وسط الدول الافريقية اسرة الشقيقة يعد تكريما لكفاح الشعب الجزائري الذي يقدم بتضحياته الكبيرة مساهمته المتواضعة في تحرير القارة الافريقية في مجموعها

ان هذا اللقاء ليس الاول ولا الاخير ، ونحن على يقين بانه ستتلوه لقاءات اخرى تتسع فيها الدائرة بمساهمة كل الدول الافريقية الفتية التي تكافح من اجل التحرر الكامل لبلادها

ان الطريق ما يزال طويلا في الكفاح الشاق الذي تخوضه ، فرغم الخطوات التي قطعتها افريقيا الى الامام في طريق تحررها فانها ما تزال مهددة بوجود الاستعمار الذي لم يتخل ابدا عن غريزة السيطرة والاستعباد ، ولعل تخلب الاستعمار على السيطرة وتشبثه بالرقاب فان على الافريقيين ان يقاوموا هذه الاطماع بكل الوسائل المتاحة لهم

وان تبذل النصحيات الغالية لتحرير بلادنا من السيطرة الاجنبية ، يجب ان نتحرر لكي نتحد وان نتحد لكي نبني ، وابناء افريقيا جديدة تستطيع فيها الشعوب ان تعيش في جو الحرية والكرامة وان تستثمر لصالحها الخاص خيرات القارة الافريقية الهائلة وان تحقق التقدم الاجتماعي والاقتصادي

ان هذا المؤتمر يندرج في اطار هذا الابعاد التاريخي العظيم ، وان رؤساء الدول الافريقية المجتمعين هنا والشاعرين شعورا كاملا بمسؤولياتهم قد اتخذوا قرارات هامة حول المشاكل الكبرى التي تواجهها افريقيا في الوقت الراهن

ونحن على يقين بان تطبيق هذه القرارات سيوفر تاثيرا كبيرا على سير الحوادث ويدعم تدعيما عظيما كفاح الشعوب الافريقية ويعجل انتصارها

وبهذه المناسبة اود ان اعبر لصاحب الجلالة ولرؤساء الدول المشاركين في المؤتمر ولكل الحكومات والشعوب التي يمثلونها عن عواطف الاخوة العميقة التي تشعر بها الحكومة والشعب وعن امتنانهما لمظاهر الصداقة والتضامن العميق التي اظهروها مرة اخرى ، ونستطيع ان نؤكد لهم بان الشعب الجزائري في المحنة القاسية التي يجتازها سيبرهن كيف يقدر التقدير كفاح كل مساعدة اخوية يتلقاها

ان هذه المساعدة تشكل في الوقت الحاضر مساهمة فعالة من قبل البلدان الافريقية في تحرير الجزائر كما تعتبر من افضل عوامل تدعيم الوحدة الافريقية في المستقبل ، هذه الوحدة التي ستكون افريقية حقيقية منصهرة في بوتقة النحن والتضحيات المشتركة

ان العالم الجديد الذي نريد بناءه في افريقيا يرمي قبل كل شيء الى اعادة شعوبنا التي اغتصبت السيطرة الاجنبية حقوقها واملاكها منذ قرون ، وليس هذا العالم الجديد موجها ضد اي بلد كان فهو يريد قبل ان يكون حرا في اقامة وتدعيم السلام العالمي على اساس التعاون الاخوي بين كل

ملحق 03: المجاهد، ع87، 16 جانفي 1961، ص11.

ميلاد اول حكومة حرة للجمهورية الجزائرية

يعلن عنه داخل الجزائر وفي عواصم الاقطار العربية

ست حكومات تعترف منذ الساعات الاولى (الجمهورية التونسية، الجمهورية العربية المتحدة، باكستان، ليبيا، العراق، اليمن)

جبهة التحرير الوطني
الجزائري

بسم الله الرحمن الرحيم

جيش التحرير الوطني
الجزائري

باسم الشعب الجزائري ،

نظرا للسلطات التي خولها المجلس الوطني للثورة الجزائرية الى لجنة التنسيق والتنفيذ (لائحة ٢٨ اوت ١٩٥٧) فان لجنة التنسيق والتنفيذ قد قررت تكوين حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية وقد حددت تشكيلها كما يلي :

رئيس الحكومة :	فرحات عباس
نائب رئيس ووزير القوات المسلحة :	كريم بلقاسم
نائب رئيس :	محمد بن بلة
وزراء دولة :	حسين آيت احمد ـ رابح بطاط محمد بوضياف ـ محمد خيضر
وزير الشؤون الخارجية :	محمد الامين دباغين
وزير السلاح والتموين :	محمود الشريف
وزير الداخلية :	الاخضر بن طبال
وزير الاتصالات العامة والمخابرات :	عبد الحفيظ بوالصوف
وزير شؤون المغرب العربي :	عبد الحميد مهري
وزير الشؤون الاقتصادية والمالية :	احمد فرنسيس
وزير الاخبار :	محمد يزيد
وزير الشؤون الاجتماعية :	ابن يوسف بن خدة
وزير الشؤون الثقافية :	احمد توفيق المدني
كتاب الدولة :	الامين خان ـ عمر الصديق مصطفى اشرف لبول

ان الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية مسؤولة امام المجلس الوطني للثورة الجزائرية . وهي تباشر مسؤولياتها ابتداء من هذا اليوم الجمعة ٤ ربيع الاول ١٣٧٨ هـ الموافق ليوم ١٩ سبتمبر ١٩٥٨ م. في انتظار الساعة الواحدة بعد الزوال بتوقيت الجزائر .

١٩ سبتمبر ١٩٥٨ م.

ملحق 04: المجاهد، عدد خاص، 19 سبتمبر 1958.

ملاحظات حول مؤتمر طنجة

ساد المؤتمر جو من الصراحة التي قل نظيرها في تاريخ المؤتمرات العربية . وكانت الافكار كلها متفقة منذ اللحظة الاولى بطبيعة الحال . وان كان لا بد لبعض اللحظات في المؤتمر من ان تحمى فيها المناقشة حول نقاط جزئية . لكن دون ان تبلغ درجة الحدة او تخرج عن نطاق توضيح فكار والدفاع عنها بحرارة احيانا .

● تولى مندوب جبهة التحرير الاخ بوصوف شرح ظروف العسيرة التي تكتنف المقاومين بالقرب من الحدود غربية من جراء وجود قوات فرنسية مرابطة هناك بحيث تمكن من مضايقة الجزائريين وخاصة في نقل الجرحى دون ن يستطيع جيش التحرير مقاتليه في ارض المغرب احتراما عهم للسيادة المغربية .

● شرح المغرب وجهة نظره والسع بالخصوص على توضيح وضعية المغرب الذي ما زالت تحتله ثلاث جيوش اجنبية : وهي الجيش الفرنسي والجيش الاسباني ، والقوات الامريكية .

● كان السيد علال الفاسي رئيس الوفد المغربي ورئيس المؤتمر في مقدمة اعضاء الوفد المغربي تحمسا للتضامن الكامل مع الجزائر . اما السيد بو عبيد فقد قال : « انني اطلعت على اشياء كثيرة في هذا المؤتمر اجهلها » .

وكان حزب الاستقلال بصفة عامة على كامل الاستعداد للاتفاق التام مع وجهة نظر جبهة التحرير منذ اللحظة الاولى وكان الشعب المغربي في منتهى الحماس للقرارات التي اتخذت .

● اتخذت في المؤتمر قرارات سرية لم تنشر ومن بينها القرار الذي ينص على الوسائل « العملية » التي سيقوم بها الحزب الدستوري وحزب الاستقلال لمساندة الثورة الجزائرية .

● القرارات التي اتخذها المؤتمر تصبح نافذة المفعول حالا من طرف الاحزاب المشاركة ليبقى رهنا ان الحزب الدستوري هو المسيطر على الحكم في تونس وحزب الاستقلال هو المسيطر في المغرب ، وجبهة التحرير هي هيئة التنفيذ في الجزائر فان هذا مما يزيد في اهمية القرارات

● نوع الاتحاد الذي صادق عليه المؤتمر بين الاقطار الثلاثة هو : الاتحاد الفيدرالي والمنتظر ان الحكومتين في الرباط وتونس لاتريا ما يدعو الى تاجيل تنفيذ هذا النوع من الاتحاد . وسيتكون مجلس وطني يشارك فيه المجلس الاستشاري المغربي والمجلس التاسيسي التونسي ومجلس الثورة الجزائرية . ويكون من مهمة المجلس المشترك هو بحث القضايا المشتركة ، واصدار توصيات بشانها الى الهيئات التنفيذية « (الحكومات) في كل قطر من الاقطار الثلاثة .

● هذه الصيغة « العملية» التي اتخذها المؤتمر في قراراته كانت نتيجة لطبيعة المباحثات والمناقشات التي جرت وهي انها لم تبق في ميدان المجاملات اللفظية ، العميقة . وكان من فضل الصراحة والمناقشة الواضحة ان انتهت الى قرارات عملية بحيث كانت المناقشات « تطهيرية » بالفعل .

وكان كل وفد مقتنعا بان بلاده في حاجة إلى الاقطار الاخرى . ففي الجزائر تدور الحرب . وفي تونس تفشل الوساطة البريطانية الامريكية . وفي المغرب ازمة وزارية ومطالب شعبية في جلاء الجيوش الاجنبية .

وكان كل ذلك ميسرا للاتفاق التام . وكان كل طرف خرج كاسبا كسبا كاملا .

● في الخطاب الذي القاه جلالة محمد الخامس يوم ٦ ماي اعلن موافقته الكاملة لمقررات المؤتمر وقال : « لكي نصل الى تحقيق هذا الهدف متدخل في مشاورات مع قادة المغاربين الشقيقين لتحديد اشكال واهداف الاتحاد - ولتقيم اسسها الدستورية » .

هذا والمنتظر بطبيعة الحال ان يصادق فخامة رئيس الجمهورية التونسية ايضا على نتائج المؤتمر .

● بما ان مؤتمر طنجة كانت تغلب عليه المشاكل المتعلقة بين الاقطار الثلاثة وبين فرنسا في الوقت الحاضر فان ليبيا الشقيقة التي ليست لها مشاكل مع الدولة الفرنسية — قد بقي لها الباب مفتوحا فيما يخص مسالة الاتحاد الفيدرالي

ولذلك فان من المتوقع ان تساهم ليبيا في المؤتمرات او الاجتماعات القادمة المتصلة بالاتحاد .

● هل ان المؤتمر كان مؤتمر حرب او سلم ؟ هذا ما يتوقف الجواب فيه على موقف السياسة الفرنسية والدول الغربية في المستقبل ازاء قضايا المغرب العربي التي اصبحت قضية واحدة .

ملحق 05: المجاهد، ع23، 7 ماي 1958.

الملحق رقم:06

مذكرة جبهة التحرير الوطني إلى هيئة الأمم المتحدة

"نيويورك في 12 نوفمبر 1956"

إلى رئيس الدورة الحادية عشر للجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة أتشرف بتبليغكم في هاته الرسالة بأمر من جبهة التحرير الوطني الجزائري التي تمثلها المذكرة المتعلقة بإدراج القضية في جدول أعمال الدورة الحادية عشر والذي قدمته يوم غرة نوفمبر 1956.

والممثلون القارون لدول الأفغان والمملكة السعودية والأردن ولبنان وليبيا واندونيسيا والعراق وبرمانيا وسيلان، مصر وباكستان، والفلبين وسوريا واليمن.

محمد يزيد (عن جبهة التحرير الوطني)

ملتقي: الدبلوماسية الجزائرية من1830 – 1962 ، المرجع السابق ، ص، 165

1/ قائمة المصادر والمراجع

1. أجيرون شارل روبير: تاريخ الجزائر المعاصرة: تر: عيسى عصفور، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982.
2. أزغيدي محمد لحسن : مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني (1956-1962)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1989.
3. بشيشي الأمين: دور الإعلام في معركة التحرير -الثورة الجزائرية أحداث وتأملات- إنتاج جمعية أول نوفمبر، باتنة، 1994.
4. بلاح بشير: الجزائر المعاصرة 1870-1989، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2006.
5. صالح بلحاج: تاريخ الثورة الجزائرية، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2008.
6. بلقاسم محمد وآخرون: القواعد الخلفية للثورة الجزائرية- الجبهة الشرقية 1954-1962، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث (د ت).
7. بن حمودة بوعلام: الثورة الجزائرية -ثورة أول نوفمبر 1954 معالمها الأساسية، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، دار النعمان للطباعة والنشر، 2012.
8. بن رحال الزبير: الإمام عبد الحميد بن باديس رائد النهضة العلمية والفكرية 1896-1940، دار الهدى، الجزائر، 2009.
9. بن سلطان عمار وآخرون: الدعم العربي للثورة الجزائرية، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر.
10. بوحوش عمار: التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية 1962، ط5، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1997.
11. بوضرسة عمر: النشاط الدبلوماسي -الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (سبتمبر 1958- جانفي 1960)، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010.
12. بوعزيز يحي: ثورات القرن العشرين_ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين،ط.خ، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر،2009.

13. بومالي أحسن: إستراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى (1954-1956)، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، المؤسسة الوطنية للإتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 1995.

14. الجيلالي عبد الرحمن بن محمد: تاريخ الجزائر العام، ج4، دار الثقافة، لبنان، 1982.

15. حاطوم نور الدين: قضايا عصرنا من 1945، دار الفكر، دمشق، 1972.

16. حسنين محمد: الإستعمار الفرنسي، ط4، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.

17. حماد خيري: قضايا في الأمم المتحدة، المكتب الفجاوي للمنشورات، لبنان، (د.ت).

18. حميد عبد القادر: فرحات عباس رجل الجمهورية، دار المعرفة، الجزائر، 2007.

19. خيثر عبد النور: منطلقات وأسس الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، المركز الوطني للدراسات والبحث، الجزائر.

20. داهش محمد علي: دراسات في الحركة الوطنية والإتجاهات الوحدوية في المغرب العربي، منشورات إتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2004.

21. دبش إسماعيل: السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية (1954-1962)، دار هومه، الجزائر، 2003.

22. سطورا بنيامين: مصالي الحاج -رائد الوطنية الجزائرية، تر: الصادق عموري، مصطفى ماضي، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال.

23. سعد الله أبو القاسم: الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1900، ج2، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1982.

24. سعدوني بشير: الثورة الجزائرية في الخطاب العربي الرسمي + مواقف الدول العربية والجامعة العربية من الثورة الجزائرية (1954-1962)، ج1، دار مدني، (خاص بوزارة المجاهدين)، 2013.

25. سعيود أحمد. العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني 1954_1958، دار الشروق للطباعة والنشر والتوزيع.

26. شريط عبد الله: الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1955، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، المؤسسة الوطنية للإتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 1955.

27. صغير مريم: المواقف الدولية من القضية الجزائرية 1954-1962، دار الحكمة، الجزائر، 2009.

28. طلاس مصطفى: الثورة الجزائرية، دار طلاس، دمشق، سوريا، 1984.

29. غضبان مبروك: المجتمع الدولي- الأصول والتطور والأشخاص، ج2، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

30. العايب معمر: مؤتمر طنجة المغاربي -دراسة تحليلية تقييمية- دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010.

31. العسلي بسام: جبهة التحرير الوطني الجزائري ، دار النفائس للطباعة ،بيروت ، لبنان، 1990.

32. العسلي بسام: الاستعمار الفرنسي ، مواجهات الثورة الجزائرية ، بيروت، دار النفائس، بيروت(د.ت).

33. عمارة عمودة: الجزائر بوابة التاريخ- ماقبل التاريخ إلى 1962، دار المعرفة، الجزائر.

34. قداش محفوظ: الأمير خالد وثائق وشهادات لدراسة تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

35. قنانش محمد: الحركة الإستقلالية في الجزائر بين الحربين (1919-1939)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982.

36. قليل عمار: ملحمة الجزائر الجديدة، ج1، دار البعث، قسنطينة، 1991.

37. قليل عمار: ملحمة الجزائر الجديدة، ج2، دار البعث، قسنطينة، 1991.

38. قليل عمار: ملحمة الجزائر الجديدة، ج3، دار البعث، قسنطينة، 1991.

39. الكعكي يحي أحمد: مقدمة في علم السياسة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1983.

40. كولار دانييل: العلاقات الدولية ، تر: خضر خضر، دار الطليعة، بيروت ، 1985.

41. محافظة علي وآخرون: جامعة الدول العربية الواقع والطموح، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1983.

42. المدني أحمد توفيق: حياة كفاح، ج3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982.

43. مذكرات مصالي الحاج (1898-1938)، تر: محمد معراجي، منشورات ANEP ، الجزائر، 2007.

44. مراد علي: الحركة الإصلاحية الإسلامية في الجزائر من 1925 إلى 1940، تر: محمد يحياتن، دار الحكمة، الجزائر، 2007.

45. مرزوق مختار: حركة عدم الانحياز في العلاقات الدولية 1961-1983، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (د.ت).

46. مفيد شهاب: جامعة الدول العربية - ميثاقها وإنجازاتها- المنظمة العربية للتربية الثقافية والعلوم، القاهرة، 1978.

47. ملاح عمار: محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر 1954، دار الهدى للنشر و التوزيع، الجزائر، 2012.

48. منقلاتي عبد الله، تواتي دحمان: البعد الإفريقي للثورة الجزائرية ودور الجزائر في تحرير إفريقيا، دار الشروق، الجزائر، 2009.

49. الميلي محمد: مواقف جزائرية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.

50. نايت بلقاسم مولود قاسم: ردود الفعل الأولية على غرة نوفمبر، الجزائر ، دار البعث، 1984.

51. يوسفي محمد: الجزائر في ظل المسيرة النضالية، تقديم وتعريب: محمد الشريف، (د.د.ن)، (د.ت).

2/ الجرائـــد والمجـــلات:

1. المجاهد: من وراء بريوني، العدد2، 10 نوفمبر 1956.
2. المجاهد: ع8، الجزائر، ماي 2003.
3. المجاهد: تطور القضية الجزائرية أمام هيئة الأمم المتحدة، ع10، 5 ديسمبر 1957.
4. المجاهد: ع13، 10 نوفمبر 1956.
5. المجاهد: ع15، جانفي 1958.
6. المجاهد: ع20، 10 مارس 1958.
7. المجاهد: ع21، 1 أفريل 1958.
8. المجاهد: ع23، 7 ماي 1958.
9. المجاهد: ع26، 2 جويلية 1958.
10. المجاهد: ع 28، جويلية 1958.
11. المجاهد: ع30، أوت 1958.
12. المجاهد: ع34، 23 ديسمبر 1958.
13. المجاهد: ع47، 27 جويلية 1959.
14. المجاهد: منروفيا إنتصار جديد للجزائر، ع48، 10 أوت 1959.
15. المجاهد: ع52، 5 أكتوبر 1959.
16. المجاهد: مؤتمرات إفريقيا وآسيا، ع66، 18 أفريل 1960.
17. المجاهد: ع87، 16 جانفي 1961.

3/ الرسائل الجامعية

1. بن فليس أحمد: السياسة الدولية للحكومة المؤقتة الجزائرية من 1950 – 1962، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولي، جامعة الجزائر، الجزائر.
2. بوقرة زيلوخة: سوسيولوجيا الإصلاح الديني في الجزائر–جمعية العلماء المسلمين الجزائريين نموذجا– مذكرة نيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الديني، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009.
3. العايب سليم: الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الإتحاد الإفريقي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011.

4/ المقـــالات

1. سعيود أحمد: الذكرى الخمسون لمؤتمر باندونغ، المصادر، العدد12، 2005.
2. خليفي عبد القادر: المؤتمرات الأفرو–آسيوية والقضية الجزائرية، المصادر، عدد8، مجلة سداسية يصدرها المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954.
3. رخيلة عامر: الثورة الجزائرية والمغرب العربي،المصادر،ع1، 1999.
4. علوان محمد: الجزائر أمام الأمم المتحدة، مجلة الذاكرة، ع6، نوفمبر 2000.
5. لهيب عبد الخالق: عدم الانحياز قوة إستراتيجية صنعتها الحرب الباردة، مجلة البيان، عدد175، بيروت، 2003.
6. هارون محمد السعيد: صدى القضية الجزائرية في المحافل الدولية، المجاهد، ع77، 02 جويلية 1960.

5/ الكتب باللغة الفرنسية:

1. Ageron Charle Robert: histoire de l'Algérie contemporaine de l'insurection de la guerre de libération (1954), tom II, Presse universitaire, France, 1975.
2. Chihk Slimane : L'Algérie en armes au le temps certitudes, O.P.U, Algerie, 1981.
3. Harbi Mohamed: Les archives de la révolution Algérienne, Edition jeune Afrique, Paris, 1981.
4. Kaddache Mahfoud: histoire du nationalisme algérien, tom II Ed ENL, Alger, 1993.

فهرس الموضوعات

مقدمـــــة

مدخل: محاولات تدويل القضية..... 08

الفصل الأول: القضية الجزائرية في مؤتمرات دول الكتلة الأفرو-آسيوية

1-مؤتمر باندونغ..... 15

2-مؤتمر أكرا الأول والثاني..... 19

3-مؤتمر منروفيا..... 25

4-مؤتمر بلغراد..... 27

الفصل الثاني: القضية الجزائرية في مؤتمرات الدول العربية

1-مؤتمرات الجامعة العربية..... 31

2-مؤتمر تضامن الشعوب الأفرو-آسيوية..... 37

3-مؤتمر طنجة..... 41

4-مؤتمر المهدية..... 46

الفصل الثالث: القضية الجزائرية في دورات هيئة الأمم

1-الدورة العاشرة و والحادية عشر..... 50

2-الدورة الثانية عشر والثالثة عشر..... 55

3-الدورة الرابعة عشر والخامسة عشر..... 60

4-الدورة السادسة عشر..... 64

الخـــــاتمة..... 68

المـــلاحق..... 72

قائمة المصادر والمراجع

فهرس الموضوعات